

مجلس إدارة الجمعية

رئيس مجلس الإدارة

محمد صلاح الطاروطى

نائب رئيس مجلس الإدارة

ماجد صبحى ماضى

سكرتير عام الجمعية

أشرف عبد الرحيم سرور

أمين الصندوق

يسرى على السيد الضوى

أعضاء المجلس

أحمد حسن قاسم

فرتسيس أبادير شحاته

محمد إسماعيل محضيه

على محمد البقلى

هشام بديع الشرملى

مدير الجمعية

نادر حسين حضاوى

رئيس التحرير

محمود حلمى

المحررين

سلوى يوسف

مروة الحداد

العنوان : ١٨ شارع جوزيف تيتو، النهضة

الجديدة، القاهرة، مصر.

رقم التليفون : ٢٦٢٤٧٢٠٦

رقم الفاكس : ٢٦٢٤٧٢٠٧

رقم الموبايل : ٠١٠٩٠٠٠٢٠٣٠

البريد الإلكتروني :

info@empaeg.com

empa_1998@hotmail.com

www.empaeg.com

dynamics
advertising
dynamics-eg.com

الفهرس

- ٤ كلمة رئيس مجلس الإدارة
- ٥ نشاط وأخبار الجمعية
- ٦ قضية احتكار الألبان تنتظر قرار النائب العام
- منتجوا الألبان يرفضون المعادلة السعرية لـ «جهينه»
- ٩ ويؤكدون: معادلة المراعى الأفضل
- ١٢ مطالب منتجى الألبان من الدكتور محمد مرسى رئيس الجمهورية
- ١٥ اكتشاف الجسم للأبقار الحلابة وسيلة لرفع كفاءتها د. محمد حجازى
- ١٩ أحمد الموصلى: «المراعى» لا تسعى إلى الهيمنة على السوق المصرى
- ٢٤ الجمعية فى عيون أعضائها
- ٢٧ مزرعة الألبان تحمى مزرعة الألبان د. محمد واعر
- ٣١ «مواصفة الألبان» تشعل الصراع بين الصناع والمنتجين
- ٣٤ استخدام اللبن البودرة مع اللبن الخام أحد المشكلات التى تعوق نمو القطاع
- ٣٦ رئيس الهيئه العامة للخدمات البيطرية
- ٣٨ الحمى القلاعية.. أسباب الانتشار وطرق السيطرة الدكتور حسين على حسين
- الحمى القلاعية.. استراتيجيات السيطرة والتحكم لاستئصال المرض
- ٤٠ الدكتور عادل عبد العظيم فايد
- ٤٢ بروفایل حسن قاسم





EGYPTIAN MILK PRODUCERS ASSOCIATION الجمعية المصرية لمنتجى الألبان



محمد الطاروطى



عبدالقادر الحراكى

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تهدف هذه المجلة المتخصصة إلى الارتقاء بمستوى إنتاج الألبان المطابقة للمواصفات القياسية فى مصر ولتساهم بشكل إيجابى فى تنشيط دور المؤسسات الأهلية لتطوير المجتمع. وتعتبر هذه المجلة إحدى وسائل مجلس إدارة الجمعية لتفعيل هذا الدور، وكذلك فإنها ستمثل صوت ومطالب مزارع الألبان فى الأساس، بالإضافة إلى أنها ستعمل على أن تكون حلقة الوصل المؤثرة بين جميع الجهات والكيانات المتعاملة والمهتمة بهذا القطاع الحيوى. ففى كثير من الأحيان تكون هناك معلومات علمية واقتصادية مهمة أو خدمات متاحة لا يستفيد منها إلا من نما علمه إليها بشكل ما، وبالتأكيد فإننا نسعى لنشر المعرفة وتطوير هذا التواصل بين جميع أطراف مجتمع الألبان.

ولا يخفى على أحد أن قطاع مزارع الألبان عانى لمدة طويلة من أزمات وتخبطات اقتصادية شديدة وموجات متكررة لأمراض وأوبئة مختلفة أثرت على استثماراته. وينعكس هذا بوضوح فى الارتفاع المستمر لأسعار اللحوم والزيادة المستمرة للكميات المستوردة من الألبان المجففة. وبما أن هذه الأحوال الصعبة التى نمت وترعرعت فى ظل عدم اكتراث وطنى من المسؤولين، إلا أن الواقع الآن يحتم علينا تكاتف الجهود وتحمل المسؤولية الضخمة تجاه تصحيح المسار. وبالتالي فإن السبيل الوحيد لتحقيق هذا التصحيح لن يتحقق إلا من خلال تواصل جميع الأطراف لإعادة البناء على أسس تنافسية شريفة تتصدى وتمنع الاحتكار وممارساته التى عصفت بالثروة الحيوانية فى مصر، وفى ظل توفير مناخ يبرى أمن يشجع لضخ مزيد من الاستثمارات ويحافظ على حقوق المزارع التى تسعى لتلبية احتياجات المستهلك ومواكبة النمو السوقي المتصاعد، مع ضرورة توفير المعرفة العلمية وسبل الإدارة الناجحة.

و بمناسبة هذا الإصدار الأول لا يفوتنا أن نشيد بالسادة الأفاضل مؤسسى هذه الجمعية الذين وضعوا لبنيتها الأولى منذ ١٤ عاماً وتحملوا العديد من الصعاب والمواجهات من أجل اشتداد كيانها وكيان مزارع الألبان عموماً فى مصر، وبشكل خاص لا بد أن نشيد بدور رئيسها السابق الرجل المناضل عبدالقادر بك الحراكى وكل من شاركوا فى عضوية مجلس الإدارة واجتهدوا لرفعة شأنها،،،

فلكم منا جميعاً كل الاحترام والتقدير.

رئيس مجلس الإدارة

محمد الطاروطى

نشاط وأخبار الجمعية

توفير التحصينات المستوردة بصورة آمنة

حرصت الجمعية على توفير التحصينات المستوردة بصورة آمنة وقانونية لمزارع أعضاء الجمعية مثل (لقاح حمى الثلاثة أيام، والحمى القلاعية) تم التعاقد مع الشركة الدولية للتبادل التجارى الحر لتوفيرها بأسعار مخفضة عن سعر السوق بنسبة ٤٠٪ مما عاد بالنفع على الأعضاء، حيث تم توفير تحصين مرض الحمى القلاعية السداسى المستورد إنتاج شركة ميريال بسعر ١٧ جنيه فقط لأعضاء الجمعية وذلك خلال شهر ديسمبر ٢٠١٠.

ثم قامت مرة أخرى بتوفير تحصين مرضى الحمى القلاعية المستورد الذى انتشر بشكل وبائى فى مصر خلال شهرى فبراير ومارس ٢٠١٢ بسعر ٢١ جنيه فقط لأعضاء الجمعية. وتم أيضاً توفير تحصين مرض حمى الثلاثة أيام المستورد من شركة فورت دودج - فايزر خلال شهر يونيو ٢٠١٢، كما تم توفير تحصين مرض حمى الثلاثة ايام المحلى المطور بنفس مواصفات المستورد من معهد المصل واللقاح بالعباسية وقامت الجمعية بالاتفاق على توفير ٥٠٠ ألف جرعة حمى الثلاثة أيام خلال شهر نوفمبر - ديسمبر القادم.

زيادة الأسعار وفقاً للمعادلة السعرية

قام مجلس إدارة الجمعية ببذل جهد كبير من خلال مفاوضات مصانع الألبان لتحريك أسعار سوق اللبن وفقاً للمعادلات السعرية العادلة، وكان ذلك عنصراً مهماً فى نجاح الجمعية فى التعاقد مع شركتى دانون وبيتى - المراعى لتوريد اللبن من مزارع أعضاء الجمعية بسعر أعلى من السوق يتوافق مع المعادلة السعرية المعتمدة لتنظيم تداول الألبان. وكان لذلك عظيم الأثر فى زيادة أسعار توريد اللبن والحوافز والعلاوات فى السوق من جميع الشركات والمصانع الأخرى مما عاد بالنفع على جميع المزارع والحراك الإيجابى فى سوق الألبان.

مناقشة لتوريد التلقيحات الاصطناعية

قامت إدارة الجمعية بتشكيل لجنة فنية متخصصة برئاسة المهندس/ محمد حسن قاسم وعضوية كلاً من السيد/ محمد الطاروطى والمهندس/ يسرى الضوى والمهندس/ أشرف سرور، وذلك لعمل مناقشة توريد التلقيحات الاصطناعية المستوردة بين شركات استيراد التلقيحات لاختيار أفضل العروض فنياً وأسبها مالياً بالنسبة لمزارع أعضاء الجمعية، وقد اختارت اللجنة الفنية المختصة أفضل أربعة شركات من ستة شركات تقدمت بعروض فنية ومالية بشأن توريد التلقيحات الاصطناعية إلى مزارع الجمعية من خلال المناقصة، وتم حصر العدد الإجمالى للجرعات بـ ١٩٩٤٥ جرعة بقيمة إجمالية ١١١٩٩٥٣ جنيه، وذلك من خلال عدد ٢٠ مزرعة عضو بالجمعية قد استفادت من هذه المناقصة بسعر أقل من سعر السوق وحصلت على خصم يصل إلى نسبة ٥٥٪ بالإضافة إلى فرصة تقسيط مبلغ طلبية جرعات التلقيحات لكل مزرعة أو نسبة خصم إضافية على كامل المبلغ فى حالة السداد الفورى، كما تم الموافقة على إضافة جنيه واحد كتبرع لصالح الجمعية لزيادة مواردها المالية واستمرارها فى أداء دورها الخدمى لصالح أعضاء الجمعية.

آخر أخبار الجمعية

- الجمعية بصدد الانتهاء من صياغة العقد بين شركة (بيتى - المراعى) ومزارع الألبان بما يحفظ حقوق المزارع أعضاء الجمعية.
- تجرى حالياً مفاوضات مع معهد المصل واللقاح بالعباسية لإنتاج تحصين حمى قلاعية لأعضاء الجمعية يشتمل على العترات الجديدة.

إلغاء إشراف وزير الصناعة على «حماية المنافسة» بسبب «احتكار الألبان»

- نتائج إيجابية على زيادة الأسعار.. والمنتجين يطالبون بسرعة الحسم
- النيابة العامة حققت مع مسئولى الشركات واستمعت لخبراء جهاز منع الاحتكار
- جهاز المنافسة: إعادة دراسة القضية لن تنفى تهمه الاحتكار عن الشركات

التي وقعت بالفعل

- إنذار على يد محضر من جمعية منتجي الألبان إلى وزير الصناعة وراء تحويل البلاغ للنائب العام



بوابة الأهرام (٩ سبتمبر ٢٠١١)



الأهرام المسائي (٩ سبتمبر ٢٠١١)

فى سوق منتجات الالبان - علي خفض وتثبيت سعر شراء اللبن الخام التنظيف عالي الجودة من المزارع، بسعر أقل من تكلفة إنتاجه لكي تقوم بتصنيعه وإنتاج منتجات الالبان.

وذكرت الجمعية فى البلاغ أن هذه الشركات اتفقت علي شراء كيلو اللبن بسعر أقل من التكلفة موضحة أن الدراسة التى أجرتها اللجنة المكلفة من قبل اللجنة الوزارية أكدت على أن سعر الشراء غير عادل وأقل من التكلفة مما الحق أضراراً بالغه بالمزارع التى تنتج هذا النوع من اللبن بسعر ٢٨٠ قرشا للكيلو الواحد، وهو ما ادى الي عدم استطاعه هذه المزارع الاستمرار فى إنتاج اللبن لعدم قدرتها علي الاستمرار فى البيع بالخساره.

أكد منتجو الألبان أن قضية احتكار الألبان التى انتهت منها جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وتم إحالتها للنيابة العامة التى تحقق فيها الآن كان لها آثار ايجابية على زيادة أسعار توريد الألبان إلى الشركات المصنعة أو قطاع الألبان بشكل عام.

وقالوا أن الاتفاقيات التى تتم الآن بين منتجي الألبان تتم بشكل فردي بين المنتجين وبين الشركات المصنعة كل شركة على حدة دون الاتفاق بينها على تحديد سعر للشراء من المنتجين.

وطالب منتجو الألبان بسرعة الانتهاء من القضية الموجودة الآن أمام النيابة العامة مطالبين النائب العام المستشار الدكتور عبدالمجيد محمود بسرعة حسم القضية وتحويلها الى القضاء مؤكداً على استعدادهم على التصالح فى القضية إذا كان فى مصلحة الجميع سواء المنتجين أو الشركات المصنعة.

وتعود قضية احتكار الألبان إلى البلاغ الذى تقدمت به جمعية منتجي الألبان يوم ٢٠ أبريل من العام قبل الماضى إلى جهاز حماية المنافسة ضد الشركات العاملة فى مجال إنتاج وتوزيع منتجات الالبان لمخالفتها أحكام المادة (٦) من قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، نظراً لقيامها بالاتفاق فيما بينها - وهم بحسب الأصل أشخاص متنافسون

إلغاء إشراف وزير الصناعة على «حماية المنافسة» بسبب «احتكار الألبان»

كتب : صالح إبراهيم
كشف مصدر مطلع بجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية عن إلغاء الدكتور هشام قنديل، رئيس الوزراء، قرار تفويض وزير الصناعة والتجارة الخارجية بالإشراف على الجهاز مؤقتاً، لحين انتهاء النيابة العامة عن التحقيقات التي تجريها بشأن وجود احتكار في قطاع الألبان وإعلانها للرأي العام. كان جهاز حماية المنافسة قد أحال في سبتمبر الماضي، إلى النيابة العامة، تقريراً يفيد بوجود ممارسات احتكارية في قطاع الألبان من خلال شركات «جهينة» و«إنجوي» و«بيتي»، والأخيرة شغل فيها وزير الصناعة

الحالي المهندس حاتم صالح منصباً تنفيذياً قبل توليه الوزارة. وأوضح المصدر أن القانون لا يتعامل مع المخالفين لأحكامه بصفتهم الاعتبارية فقط، لكن بصفتهم الشخصية كمديرين فعليين في الشركة المتهمه. وينص قانون حماية المنافسة ومنع ممارسات الاحتكار الصادر برقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ على أنه «يعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتباري المخالف بذات العقوبات المقررة عن الأفعال التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون، إذا ثبت علمه بها، وكان إخلاله بالواجبات التي تفرضها عليه تلك الإدارة قد أسهم في وقوع الجريمة».

الوطن (٣٠ أغسطس ٢٠١٢)

رد عليه كان رد الجهاز على قرار الوزير سريعاً حيث أرسل الدكتور سامح الترجمان رئيس الجهاز السابق خطاباً رسمياً يؤكد فيه أن إعادة دراسة القضية مرة أخرى تستغرق عدة أشهر والنتيجة النهائية للدراسة لن تنفي تهمة الاحتكار عن الشركات التي وقعت بالفعل.

ولم يتم إحالة القضية إلى النيابة العامة من قبل الوزير السابق إلا بعد ممارسة بعض الضغوط عليه حيث قامت الجمعية المصرية لمنتجي الألبان، بإرسال إنذار علي يد محضر لوزير الصناعة، يتهمه فيه بالتعاس من التصرف في تقرير جهاز المنافسه ومنع الممارسات الاحتكاريه الذي تم ارساله إليه ولم يتم التصرف فيه سواء بالتصالح او إحاله الشركات الثلاث إلى النيابة العامة للتحقيق معها في المخالفات.

فما كان من وزير الصناعة والتجارة الأسبق إلا أن قام بتحويل ملف القضية إلى النيابة العامة للتحقيق في القضية. ولم يكن الإنذار الذي أرسلته الجمعية لوزير الصناعة هو وسيلة الضغط الوحيدة بل كانت هناك وسيلة ضغط أخرى تمثلت في البلاغ الذي تقدمت به جمعية «مواطنون ضد الغلاء» إلى النائب العام ضد وزير تجاره والصناعة الأسبق ورؤساء شركات «جهينة للصناعات الغذائية» و«الدولية لمشروعات التصنيع الزراعي «بيتي» و«النيل للصناعات الغذائية «إنجوي».

وأكدت أن جهاز المنافسة ومنع الممارسات الاحتكاريه قام بفحص البلاغ وانتهى في جلسته المنعقد يوم ٧ مارس من العام الماضي إلي ثبوت مخالفة كل من شركة جهينه للصناعات الغذائية والشركه الدوليه لمشروعات التصنيع الزراعي (بيتي) وشركه النيل للصناعات الغذائية (إنجوي) لأحكام المادة (٦) من قانون حماية المنافسه.

وقام جهاز المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بتحويل ملف القضية في شهر مارس من العام الماضي الي وزير الصناعه والتجاره بصفته الوزير المختص طبقاً لتفويض رئيس الوزراء بإحالة أوراق القضية إلى النيابة العامة أو التصالح فيها ولكن ظلت القضية حبيسة الأدراج وتعاقب عليها عدة وزراء للصناعه حتى وصلت الي الدكتور محمود عيسى.

وكانت المفاجأة في قرار الدكتور محمود عيسى فبدلاً من إحالة القضية إلى النيابة العامة للتحقيق فيها إلا أنه قام بإرسال أوراق القضية مرة أخرى لجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لإعادة دراستها مرة أخرى وبعد قرار وزير الصناعه السابق مخالفة لقانون المنافسة ومثل صدمة لمنتجي الألبان. فهو إن كان يملك حق التصالح مع الشركات المخالفة محل الشكوى وفقاً للقانون، إلا أنه لا يملك إعادة الأوراق مرة أخرى إلى الجهاز حيث يخلو القانون من أي نص يعطي وزير الصناعه باعتباره الوزير المفوض بتحريك الدعوى الجنائية في هذا الصدد مثل هذه الصلاحية.

النائب العام يقرر فتح التحقيق في ملفات فساد جديدة التحقيق في بلاغ وزير التجارة عن احتكار مصانع الألبان

وأخرى عن الزجاج المسطح. وقد تبين من بلاغ الألبان واحتكاره بأنه يضر بقواعد المنافسة ويهدر حقوق أصحاب مزارع الألبان باتفاق مسبق يضر بمصالح صغار المنتجين من أصحاب المزارع رغم أن لتر اللين وصل إلى ٧ جنيهات وهو في تزايد مستمر علماً بأن تكلفة تصنيع اللتر حتى وصوله للمستهلك لا تتجاوز ١,٥ جنيه للتر في حين تجبر المزارع على تسليمه بـ ٢,٤٠ جنيه للتر واللين على الجودة رغم أن تكلفته في المزارع ٢,٨٠ جنيه وهو ما يعني انسحاب تلك المزارع من السوق وأهدار هذه الثروة واللجوء للاستيراد والأضرار بالاقتصاد القومي. وسوف تبدأ النيابة تحقيقاتها الموسعة بدراسة البلاغات.. وتشكيل اللجان الفنية واستدعاء المسئولين.



المستشار عبد المجيد محمود

كتبت خديجة عفيفي :
امر المستشار الدكتور عبد المجيد محمود النائب العام بفتح ملفات فساد جديدة وإحالة البلاغات المقدمة من الدكتور محمود عيسى وزير التجارة والصناعة بشأن وجود احتكار في تسعير وإنتاج الألبان وتوزيع الاطلام والزجاج المسطح إلى المستشار عمرو صبرى المحامي العام الأول لنيابة الشئون المالية والتجارية صاحبة الاختصاص.. وأمر النائب العام بسرعة اجراء التحقيقات وتشكيل لجان فنية وسرعة اعداد التقارير التي تؤكد تورط الجهات المسئولة والمستثمرين من عدمه. وكان الوزير تلقى من جهاز حماية المناضه ومنع الممارسات الاحتكارية بعض التقارير تفيد بان هناك شبهة احتكار في الألبان وفقاً لقانون الاحتكار..

وتبين بأن مصانع الألبان المتهمه قدمت مستندات جديدة ولم يعد جهاز المناضه فيها ما ينفي الاتهام وكشف وزير التجارة والصناعه في بلاغاته المقدمه إلى النائب العام عن وجود شبهة احتكار خاصة بفرقة صناعة السينما في توزيع الاطلام

أخبار اليوم (١١ نوفمبر ٢٠١١)

كبيره من اللبن البودره، كما أنهم يعلمون تماما أن اللبن سلعه غير قابله للتخزين».

وأضافوا أن آخر اجتماع فى الوزاره حدد سعر كيلو اللبن بنحو ٢٤٠ قرشا، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة محايدة من خبراء من خارج المصانع والمزارع تحدد تكلفه اللبن، واختيرت رئيسته اللجنه دكتوراه متخصصه فى هذا المجال من الجامعه الامريكيه، والاعضاء من جامعات مختلفه، حتى يقرروا سعر التكلفه، وخرج تقريرهم بان تكلفه كيلو اللبن تصل الي ٢٨٠ قرشا، ووضعت ملاحظه فى التقرير تقول انه اذا اردنا تميمه المزارع فلا بد من بيع اللبن بـ ٣ جنيهات و ١٠ قروش».

وأضافوا أنه كانت هناك محاولات من قبل بعض المسئولين الحكوميين لاقناع الشركات بزيادة السعر ١٠ قروش، وبدلا من أخذ اللبن بسعر ٢٤٠ قرشا، يقومون برفعه الي ٢٥٠ قرشا».

وأكدوا كذلك أن المعيار الاساسي للسعر، هو أسعار الأعلاف التي تمثل ما بين ٦٥ إلى ٧٠٪ من أصل التكاليف، موضحين أن أسعار الأعلاف ارتفعت وبالتالي تكلفه اللبن ارتفعت لكن الشركات لا تريد رفع الاسعار، وعندما تقوم الشركات برفع الأسعار للمزارع فى الكيلو بمقدار ١٠ او ١٥ قرشا، فهي تقوم برفع سعر الكيلو على المستهلك بمقدار ٥٠ قرشا .

وأشاروا إلى أن انتاج المزارع الحديثه من الألبان يصل الي ٨٢٠ طن يوميا، مضيفين أن «المصانع تحتاج ما بين ١٠٠٠ الي ١٢٠٠ طن، فتعوض باقي ما تحتاجه باللبن البودرة».



واتهم محمود العسقلاني رئيس الجمعيه، فى البلاغ الذي حمل رقم ١٠٤١٩، وزير الصناعه بالتستر على قضيه احتكار الالبان بمصر واهدار المال العام نتيجه لعدم تحويل الشركات الثلاثه للنيايه العامه تمهيدا لتحويلها الي المحاكمه الجنائيه.

ردود أفعال

بعد قرار الدكتور محمود عيسى، وزير الصناعه والتجاره بإحالة شركات «جهينه» و«بيتي» و «انجوي» الي النائب العام للتحقيق فى تهمة احتكار الالبان تصاعدت حده التصريحات الصادره من أصحاب الشركات المتهمه، وأعلنت شركة جهينه للصناعات الغذائيه أن مخالفه قانون حمايه المنافسه ومنع الاحتكار والتهم الموجهه إلى الشركة مع شركات أخرى باحتكار صناعه الألبان فى مصر نتجت عن الالتزام بقرارات وزارية سابقه، لذا تشمل وزراء سابقين.

وقالت الشركة، إن وزراء فى الحكومات السابقه و ٩ وكلاء وزارة على الأقل كانوا على علم بأسعار الألبان، ويحضرون اجتماعات تحديد الأسعار.

وأكدت الشركة - فى بيان أرسلته إلى إدارة البورصة المصريه فى ذلك الوقت - أن شركات الألبان كانت تلتزم بالقرارات الوزاريه لكل من وزيرى «التجاره والصناعه» و«الزراعه»، مشيره إلى أن الشركة كانت قد قررت الاعتذار عن حضور اللجان الوزاريه لتسعير الألبان بعد صدور قانون حمايه المنافسه فى عام ٢٠٠٦، لكن هذا الأمر لم يتم قبوله من قبل وزارة التجاره التي اتخذت إجراءات ضد الشركة، مما جعل الشركة تتصاع للتعليمات الوزاريه.

وفى رد الفعل على تصريحات الشركات المتهمه بالاحتكار أكد عدد من منتجى الالبان، أن جهاز حمايه المنافسه ومنع الممارسات الاحتكاريه اكد قيام تلك الشركات بعمل ممارسات احتكاريه، وأن الفيصل الأخير فى تلك المساله سيقدره النائب العام بعد أن أحيل الملف برمته إليه.

وقال «المنتجون»: «أن اللجنه الوزاريه تقوم باعتماد سياسات سعريه» أى معادله سعريه»، مؤكداين أن تلك الشركات رفضت توصيات اللجنه وتوصيه جهاز المنافسه ومنع الممارسات الاحتكاريه وكان على المزارع على التوريد بالاسعار التي اتفقت عليها الشركات، وإما لن نتسلم الألبان لأنهم يعتمدون على نسبه

المعادلة السعرية

أصحاب مزارع الألبان: المعادلة السعرية لـ «جهينه» ليست مرضية وتهددنا بخسائر فادحة
المهندس أشرف سرور: معادلة المراعى الأفضل.. ونتمنى توثيق الاتفاق فى عقد رسمى لضمان
الحقوق لكافة الأطراف

أثارت المعادلة السعرية لشركة «جهينة» لشهر سبتمبر غضب العديد من أصحاب المزارع وذلك لانخفاضها الشديد بما لا يعبر عن التكلفة الحقيقية لإنتاج الألبان.



وأكد أصحاب المزارع أن المعادلة السعرية لشركة «جهينة» لا تحقق العدالة لأصحاب المزارع، حيث أنها متدنية للغاية ولا تعكس تكلفة الإنتاج، الأمر الذى يهدد المزارع بخسائر فادحة خاصة فى ظل الارتفاعات المتوالية فى أسعار مدخلات الإنتاج خاصة الأعلاف والتي ترتفع أسعاره بصورة صاروخية مهلكة لماديات المزارع وتحد من أرباحها.

قال محمد الطاروطى رئيس جمعية منتجى الألبان أن المعادلة السعرية نظام جيد جداً ويتبع لتحديد أسعار التوريد فيما بين المزرعة و المشتري، ومن ثم فإن هناك ضوابط تحكمه وتحدد آلياته، من أهمها أن آليات صياغة المعادلة السعرية لا بد أن تكون بمعرفة طرفى المعادلة أى المزارع والمصانع معاً، وان تعتمد المعادلة برضى وموافقة الطرفين بما يحقق العدالة للجميع، إلا أن ما أتت به شركة «جهينة» مخالف لتلك الأعراف والقواعد، حيث انفردت بوضع المعادلة السعرية وحدها وبالتالي وضعت معادلة متدنية للغاية وغير مرضية لأصحاب المزارع.

وقال المهندس أشرف سرور سكرتير الجمعية أن نظام المعادلة السعرية كان وسيظل حلماً لكافة مزارع الألبان فى مصر موضحاً أن هذا النظام هو صمام الأمان لاستقرار هذه الصناعة بجناحيها منتجين ومصنعين.

وأشار إلى أن إدارة الجمعية حملت تلك المسئولية على عاتقها لتحقيق هذا الهدف ونجحت فى ما وصل اليه الآن حيث انتهى عهد اتفاق الشركات على سعر محدد لا يراعى مصالح مزارع الألبان فى شئ والآن أصبحت كل شركة تقوم بالتسعير بمفردها سواء عن طريق معادلة سعرية أو سعر محدد.

وأوضح أن معادلة شركة «المراعى» ساعدت على زيادة سعر التوريد ووصل إلى ٣٧٠ قرشا للكيلو أى بزيادة قدرها ٢٥ قرشا عن معادلة «جهينه» والتي يقدر سعر التوريد فيها بـ ٣٤٦ قرشا للكيلو.



وأوضح أنه بعد مفاوضات جادة تم الوصول إلى معادلة سعرية عادلة وهي التي يتم التعامل بها حالياً بين الشركة ومزارع أعضاء الجمعية والتي تعمل إدارة الجمعية على مراجعتها بصفة دورية مع ممثلي شركة بيتي - المراعى عند حدوث تغير فى أسعار الأعلاف صعوداً وهبوطاً معرباً عن أمانيه أن يتوج هذا المجهود بوجود عقد يحفظ الحقوق لكافة الأطراف التي تتعامل فى هذا الشأن.

وقال إبراهيم عكاشة صاحب مزرعة الألبان أن المعادلة السعرية المتفق عليها مع شركة «جهينة» غير مرضية نهائياً وتهدد بخسائر فادحة للمزارع إذا دام التعامل بها.

وأوضح أن المعادلة السعرية التي جرى الاتفاق عليها لشهر سبتمبر مع شركة جهينة تقدر بـ ٢٥ قرشاً زيادة فى سعر الكيلو الخام لتصل به من ٣٢١ إلى ٣٤٦ قرشاً، مؤكداً أن هذه الزيادة غير مرحب بها لأنها لا تعبر عن التكلفة الحقيقية للألبان، خاصة فى ظل الارتفاعات المتوالية فى تكلفة الإنتاج. وأكد أن هناك ارتفاع ملحوظ فى تكلفة إنتاج اللبن بسبب زيادة أسعار الأعلاف والتي تمثل تكلفتها حوالى ٨٠ ٪ من إجمالى تكلفة كيلو اللبن الخام، ذلك إلى جانب ارتفاع أسعار المياه والتي أقرتها الحكومة مؤخراً وكذلك أجور العمال.

وأوضح سرور أن بداية المفاوضات كانت مع شركة فرج الله حيث تم توقيع بروتوكول للتعاون بين إدارة الجمعية وشركة فرج الله بحضور رئيس الشركة المهندس محمد فرج عامر وفى مكتب وزير الزراعة وذلك لتفعيل المعادلة السعرية المقترحة من قبل اللجنة الوزارية التي شكلتها وزارة الصناعة والتجارة وكذلك وزارة الزراعة مؤكداً أنه لم يستمر العمل بهذه المعادلة فترة طويلة بسبب عدم قدرة تحمل شركة فرج الله على الصمود أمام شركات الألبان الأخرى التي حاربتها بالإصرار على الاستمرار فى استلام الألبان بسعر منخفض مما أدى إلى انسحاب شركة فرج الله من الاستمرار فى تفعيل المعادلة السعرية.

وأضاف أن المفاوضات تواصلت مع شركة دانون وتم التوصل إلى معادلة تتبع طريقة (التكلفة + هامش ربح)، ثم بدأت مفاوضات جديدة مع شركة جهينة حيث قام ممثلو الشركة بعرض معادلة فى اجتماع مع بعض أعضاء مجلس إدارة الجمعية وتم إبلاغ ممثلي الشركة ببعض التحفظات على هذه المعادلة ولكن كان الرفض قاطعاً من قبل شركة جهينة لإجراء أى تفاوض بهذا الخصوص وقامت بتفعيل معادلتها واعترض عليها أصحاب المزارع حيث أنها تضر بمصالحهم ولا تحقق الاستقرار المرجو من تطبيق تلك المعادلات، وبالفعل ثبت أنها غير عادلة فتم تعديلها من قبل الشركة مع مجموعة من المربين وإن ظلت أيضاً غير عادلة ومازال يرفضها عدد كبير من المزارع.



أكد سرور أنه أثناء المفاوضات مع الشركات المنتجة قامت شركة المراعى السعودية بالشراكة مع شركة بيبسى بالاستحواذ على شركة بيتي فى مصر وقامت إدارة الشركة بانتهاج سياسة جديدة فى تسعير الألبان وذلك عن طريق الدخول فى مفاوضات مباشرة مع إدارة الجمعية للوصول إلى المعادلة السعرية المناسبة وقد تم اقتراح معادلة اللبن مقابل العلف من قبل إدارة الجمعية وهي المعادلة التي ترى إدارة الجمعية وكذلك أعضاءها أنها الطريقة المثلى لتسعير اللبن الخام الذي يتم توريده إلى المصانع لأنها تحقق الامان والاستقرار.

أشار إلى أن هناك ارتفاعات متوالية فى أسعار الأعلاف، الأمر الذى يستوجب ضرورة مواجهتها بزيادة فى أسعار توريد اللبن تجنباً لخسائر المزارع.

ولفت إلى أنه لابد من اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تغيرات أسعار الأعلاف مع دخول فصل الشتاء، حيث تتغير الأسعار العالمية للذرة الصفراء والصويا بما يستدعى تحريك أسعار التوريد أيضاً وقال أحمد بيومى صاحب مزرعة ألبان أن الهدف الأساسى من المعادلة السعرية بين مزارع إنتاج الألبان ومصانع تصنيع منتجات الألبان ضمان عدالة أسعار التوريد بما يحفظ حقوق كل من الطرفين ويحقق هامش ربح معقول للمزارع.

وأكد أن المعادلة الموضوعية حالياً للتوريد لشركة جهينة ضعيفة جدا وغير مرضية، مطالباً بضرورة تعديلها بالرفع والوصول إلى المعادلة الحقيقية المتوازنة مع تكلفة الإنتاج.

وأشار إلى أن هناك عدد ليس بقليل من المزارع أغلقت أبوابها لعدم قدرتها على مواكبة الارتفاعات المتوالية فى تكاليف الإنتاج مقابل انخفاض أسعار التوريد، محذراً من إغلاق المزيد من المزارع الفترة المقبلة نتيجة استمرار الحال على سوءه دون أى تحسن يذكر.

وأشار عكاشة إلى أن مدخلات إنتاج اللبن كافة ارتفعت أسعارها بشكل صارخ الفترة الأخيرة، حيث تضاعفت أسعار الأعلاف من الذرة الصفراء إلى ٢٤٠٠ جنيه والصويا إلى ٤٥٠٠ جنيه للطن، ومع ذلك لا يزال سعر اللبن ثابت دون زيادة موازية لزيادة تكاليفه، واصفاً ذلك بالظلم واقصاء الحق.

وأضاف أن مزارع الألبان المتعاملة مع «جهينه» - وتعد مزرعته إحداها - مهددة بالإغلاق بسبب انخفاض قيمة المعادلة السعرية، مؤكداً أن تراجع ربحية المزارع أدت إلى انخفاض إنتاجيتها وانخفاض عدد العمالة بها، حيث اضطرت بعض المزارع إلى تحين الفرص لتقليل العمالة والتحرر من أعباء أجورها، لافتاً إلى أن استثمار أصغر مزرعة للألبان لا تقل على ١٠٠ مليون جنيه وتستوعب نحو ٣٠ عامل وقوام إنتاجها يقدر بحوالى ٢٥٠٠ رأس ماشية، الأمر الذى يعنى أن إغلاق هذه المزارع سيهدد بخسائر فادحة لقطاع صناعة وإنتاج الألبان فى مصر.

واتفق معه أحمد عبد الحليم صاحب مزرعة، مؤكداً أن المعادلة السعرية لشركة «جهينه» منخفضة للغاية ولا تعبر عن التكلفة الحقيقية لإنتاج كيلو اللبن الخام.



على باب الرئيس



الحد من استيراد الماشية الحية وزراعة محاصيل الأعلاف.. أهم مطالب منتجي الألبان
الدكتور محمد محضية: فرض رسم على صادرات الأعلاف لتوفيرها للمزارع المحلية.
ماجد صبحي: تسعير الألبان وفق معادلة مدروسة لضمان العدالة لكافة أطراف المنظومة.

كتبت : سلوى يوسف

أكد منتجو الألبان أن أهم مطالبهم من الدكتور محمد مرسى رئيس الجمهورية المنتخب تدور حول توجيه مزيد من الاهتمام بقطاع إنتاج وصناعة الألبان وتشجيعه لتطويره ورفع كفاءته، وموضحين أن من أبرز مطالبهم الحد من استيراد الماشية الحية واستيرادها مذبوحة وذلك للحد من نقل الأمراض والأوبئة للثروة الحيوانية المحلية، كذلك تخصيص أراضي لزراعة محاصيل الأعلاف من الذرة الصفراء والصويا لإنتاج الأعلاف محلياً لتحجيم استيرادها والذي يجرى الاعتماد عليه حالياً بشكل شبه كامل بما يكون له مردود إيجابى فى سعر الأعلاف وجودتها ومن ثم سعر المنتج النهائى وجودته.

وأشاروا كذلك إلى ضرورة السماح باستيراد أمصال تحصين الماشية من الخارج وذلك لانخفاض جودة الأمصال المحلية، كذلك تطوير منظومة الحجر البيطرى وتحسين أدائها وتشديد أحكام الرقابة بها لضمان سلامة الثروة الحيوانية ومنتجاتها من الألبان واللحوم والجلود.

على البقلى عضو مجلس إدارة جمعية منتجي الألبان أكد أن من أهم المطالب الموجهة للدكتور محمد مرسى رئيس الجمهورية المنتخب توجيه مزيد من الاهتمام بقطاع إنتاج وصناعة الألبان وذلك بقدر أهميته وضرورته كأحد الأركان الأساسية للصناعة الوطنية ومن ثم للاقتصاد القومى ككل،

مشيراً إلى أن قطاع إنتاج الألبان يعانى إهمالاً وتهميشاً واضحاً على خريطة اهتمامات الحكومات السابقة، وذلك رغم كونه يعد من القطاعات الحيوية التى تحظى باهتمام وعناية بالغة لدى الدول المتقدمة التى تعى قيمة وأهمية دعمه وتشجيعه. وقال البقلى أن من أهم المشكلات التى يعانى منها قطاع إنتاج الألبان نقص الأعلاف محلياً والاضطرار إلى الاعتماد على الاستيراد من الخارج لتوفيرها، موضحاً أننا نستورد نحو ٨٠ ٪ من احتياجاتنا السنوية من الأعلاف.

وأرجع سبب ذلك إلى عدم الاهتمام بزراعة محاصيل الأعلاف مثل الذرة الصفراء و الصويا وقصر زراعتها على عدد من المستثمرين الأجانب فى منطقة شرق العوينات، والذين يقومون بتوجيه غالبية إنتاجهم للتصدير دون توجيه أدنى اهتمام بتغطية احتياجات السوق المحلى، لذلك فإن الاستيراد من الخارج يعد المنفذ الوحيد لتوفير احتياجات المزارع من الأعلاف.

سيجنب المنتج المحلى تقلبات الأسعار العالمية صعوداً وهبوطاً خاصة وأنه غالباً ما تتجه للصعود.

وطالب البقلى أيضاً بضرورة إعادة النظر فى التشريعات والقوانين الخاصة بالغذاء وذلك لتضارب العديد منها وقدمها وعدم ملائمتها لمتطلبات السوق الحديث، ذلك فضلاً عن وجود العديد من التضارب فى القوانين والقرارات الوزارية بين الوزارات المختلفة، الأمر الذى يضر القطاع ويعرقل خطواته.

وأضاف أن الاستيراد له دور مؤثر فى رفع أسعار اللبن الخام وذلك لارتفاعات المتواصله فى الأسعار العالمية للذرة والصويا وخامات إنتاج الأعلاف بما يعود بالسلب على سعر المنتج النهائى من اللبن الخام.

وطالب البقلى بضرورة تخصيص أراضى لزراعة محاصيل الأعلاف محلياً للمساهمة فى توفير حاجة السوق المحلى والحد من استيرادها، فضلاً عن أن الاعتماد على الزراعة المحلية



وأشار محضية إلى مشكلة نقص الأعلاف وارتفاع أسعارها والتي تعد من أهم المشكلات التى يعانى منها منتجى الألبان فى مصر، مطالباً بضرورة فرض رسم صادر على الأعلاف المصدرة من منطقة شرق العوينات للحد من تصديرها وتوفيرها لسد احتياجات المزارع المحلية مع تخصيص قيمة رسم الصادر لدعم أصحاب المزارع فى شراء الأعلاف وتوفيرها.

ولفت إلى أن أسعار الأعلاف العالمية ترتفع بصورة صارخة ومتواصلة ذلك إلى جانب استغلال التجار المستوردين للأعلاف لحاجة أصحاب المزارع واتجاههم لرفع الأسعار بشكل مبالغ فيه دون أسباب حقيقية.

من جانبه قال الدكتور محمد محضية عضو مجلس إدارة الجمعية أنه من المطالب الموجهة لرئيس الجمهورية منع استيراد العجول والماشية الحية واستيرادها مذبوحة وذلك لتجنب نقل العدوى بالأمراض التى تحملها الماشية المستوردة إلى الماشية المحلية، الأمر الذى تعرضت له مصر كثيراً السنوات الماضية حيث كان هذا الاجراء السبب وراء ظهور مرض الحمى القلاعية فى مصر سابقاً.

وأكد حتمية تطوير منظومة الحجر البيطرى بما يضمن أحكام الرقابة على الماشية المستوردة والتأكد من سلامة كل الحيوانات الداخلة للبلد حماية للثروة الحيوانية لدينا وسعيًا لتميتها دون أى تهديدات خارجية.

وقال ماجد صبحى ماضى عضو مجلس إدارة الجمعية أن من أهم مطالبنا لرئيس الجمهورية تعديل المواصفات القياسية لمنتجات الألبان لتتوافق مع المواصفات العالمية بهدف رفع مستويات الجودة لمنتجات الألبان المحلية والتأكد من سلامة معايير مواصفاتها القياسية.

وأضاف أنه يجب أيضاً تشديد الرقابة على الألبان التجميع وذلك لتدنى جودتها وعدم مطابقتها غالبيتها للمواصفات المتفق عليها بما يهدد جودة المنتج النهائى للألبان ومن ثم يضر بصحة المستهلك.

وأشار إلى أهمية إعادة النظر فى أساليب تسعير الألبان بما يحقق المعادلة بين كافة الأطراف المنتجة بالقطاع، موضحاً أنه لا بد من التسعير وفق معادلة متفق عليها تضمن تكاليف الإنتاج الحقيقية وهامش ربح عادل لكل طرف فى المنظومة بما يضمن وصول المنتج إلى المستهلك فى النهاية بسعر عادل وحقيقى.

وطالب ماضى بضرورة الإعفاء الضريبى لمزارع إنتاج الألبان نظراً للظروف المضطربة التى تمر بها البلاد وذلك دعماً وتشجيعاً للصناعة، ومساهمة فى دفعها لتجاوز الأزمة الاقتصادية الراهنة.

وأضاف محضية أن الأعلاف المستوردة يشوبها عيوب تعود بالسلب على إنتاج الماشية، حيث تفتقر إلى الجودة وكثيراً ما تأتى محملة بالسموم الفطرية فى نباتات الذرة والصويا بما ينعكس على صحة الماشية وسلامتها ومن ثم الألبان المنتجة.

وطالب بالسماح باستيراد أمصال تحصين الماشية من الخارج وذلك لانخفاض جودة الأمصال المحلية فضلاً عن عدم الالتزام بمواعيدها من قبل الجهات البيطرية بما يهدد سلامة الثروة الحيوانية وقطاع إنتاج الألبان.

وطالب كذلك بمنع تداول الألبان غير المعبأة أسوة بالدول المتقدمة فى هذا المجال، وذلك نظراً لخطورة تداولها على صحة الإنسان لانخفاض جودتها وزيادة العد البكتيرى بها.

وأيضاً شدد محضية بضرورة تغليظ العقوبة على غش الألبان لمنع انتشار هذه الظاهرة، كذلك تشديد الرقابة على المصانع والمزارع للتأكد من مطابقة خطوات مراحل الإنتاج للمعايير الصحيحة والألبان لمواصفات الجودة القياسية.



تقييم درجة اكتناز الجسم للأبقار الحلابة كوسيلة لرفع كفاءتها الإنتاجية والتناسلية



أ.د. محمد حجازى أستاذ التغذية والتغذية الإكلينيكية - معهد بحوث التناسليات

درجة اكتناز الجسم:

معدل اكتناز الجسم هى طريقة تم استحداثها فى مزارع إنتاج اللبن كطريقة سهلة ويدوية يمكن بها للمربي تقييم الحالة العامة للقطيع وللحكم على كفاءة برنامج التغذية ولزيادة الكفاءة الإنتاجية والتناسلية والصحية للأبقار.



من المعروف أن الأبقار الحلابة وخاصة ذات الإدرار العالى منها يميل إلى فقد جزء من أوزانها وذلك خلال الفترة الأولى من مرحلة الإدرار (من ٢٠ - ٨٠ يوماً بعد الولادة) وذلك نتيجة زيادة كمية اللبن خلال صعود منحنى الحليب إلى أقصى نقطة فيه (٤ - ٦ أسابيع بعد الولادة) بالإضافة إلى انخفاض شهية الحيوان بعد الولادة والتي تنعكس على كمية المادة الجافة المأكولة - والمحصلة النهائية هو تعرض الحيوان فى هذه الفترة إلى نقص فى كمية الطاقة المطلوبة لكل من إنتاج اللبن ولبدء نشاط المبيض فى مرحلة ما بعد الولادة وهذا النقص يسمى ميزان الطاقة السالب (Negative energy balance) وقد يؤدى هذا النقص إلى:

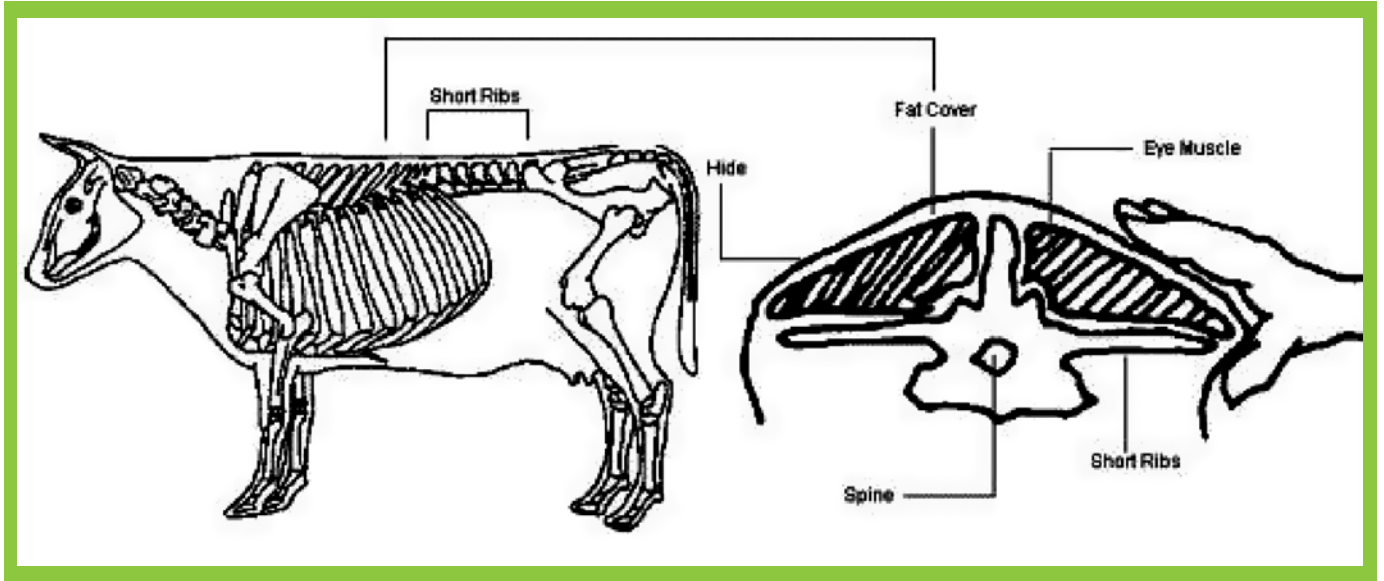
- (١) تقليل كميات اللبن المنتجة.
- (٢) تقليل نسبة ومظاهر حدوث الشيع فى الأبقار و الجاموس فى فترة ما بعد الولادة.
- (٣) اختلال وظائف الجسم الأصفر الموجود على المبيض النشط تناسلياً والمسئول عن إفراز هرمون البروجستيرون المنظم لدورات الشيع فى الأبقار و الجاموس.
- (٤) انخفاض الخصوبة وتقليل الأبقار الحوامل فى القطيع.

والحل هو أن يعتمد الحيوان على المخزون الاستراتيجى له على هيئة دهون مخزنة فى الجسم واستدعائها لتقليل هذا الميزان الحرارى السالب وحتى يتحول إلى ميزان موجب بعد ذلك مع زيادة كمية الغذاء المأكولة (٦ - ٨ أسابيع بعد الولادة) وكذلك عبور الحيوان إلى أقصى نقطة فى منحنى الإدرار.

والسؤال الآن كيف يمكن التأكد من أن الحيوان الحلاب يحتوى على المخزون الاستراتيجى المطلوب لهذه الفترة حتى لا يتعرض إلى مشاكل إنتاجية أو صحية. ومن هنا جاءت أهمية تقدير درجة اكتناز الجسم.

- **طريقة تقييم درجة اكتناز الجسم فى الأبقار :**
يمكن تقييم درجة اكتناز الجسم والذي يتم فردياً لكل بقرة على حدة مع تسجيله أمام كل بقرة فى سجلات المزرعة مقترناً مع عمليات أخرى وذلك لتقليل العمالة والتكاليف وهى :
١- عند تجفيف الحيوان فى نهاية موسم الحليب وقبل شهرين من الولادة المتوقعة.
٢- عند الولادة مع فحص الأم والعجل الصغير.
٣- عند فحص الأم تناسلياً بعد ٣٠ يوماً من الولادة لتجهيزها للتلقيح.
٤- عند تشخيص الحمل.
قبل التقييم يجب التأكد أنه يمكن الوصول بأمان إلى الخصر (ظهر الحيوان) والذيل فى الحيوان دون التعرض للإصابة وإذا اقتضت الضرورة يمكنك أن تحرك القضبان المحددة للمضمار أو حواجز الممر لخلق الاتساع الكافى.

ويعتمد قياس معدل اكتناز الجسم على قياس كميات الدهن المخزونة فى الحيوان عن طريق تحسس سمك طبقة الدهن الموجودة تحت الجلد فى عدة مناطق فوق عظام الخصر بحيث يتم تقسيم الأبقار إلى أبقار هزيلة، نحيفة، متوسطة، ممتلئة، سمينة وبالتالي يمكن وضع البرنامج المناسب لكل حالة للوصول إلى درجة الاكتناز الأمثل لكل فترة من مراحل الإنتاج المختلفة كما سيتم توضيحه فيما بعد. على أنه يوجد العديد من المقاييس ذات الأربع أو الخمس أو العشر نقاط التى يمكن بها قياس معدل اكتناز الجسم. ولكن المستخدم كثيراً هو المقياس ذو الخمس نقاط والذي يمكن تقسيم كل نقطة به إلى ١/٤، ١/٢ أى يمكن إعطاء الحيوان ٣١/٤ أو ٣١/٢ مثلاً.



- ضع كفك على خاصرة الحيوان قرب منطقة الزخرة بين عظمة الكفل والضلع الأخير. اجعل أصابعك مستوية فوق ظهر الحيوان متجهة إلى مركز العمود الفقرى. انزل إصبعك الإبهام إلى أسفل على حافة الثانية التى تتكون بالضغط على المحور المستعرض على العمود الفقرى.
- حدد الطرف المدبب للانحناء المستعرض بالإصبع الإبهام ومسجل القيمة الاكتناز للجسم كما يلى :



• اكتناز الجسم ١ (هزيل):

- ملمس الانحناءات المستعرض حاد جداً بدون غطاء دهني (مثل أسنان المنشار).
- عظم الكفل وقمة الذيل والضلع والفقرات يمكن رؤيتها جميعاً بشكل ظاهر.
- البقرة هزيلة بوضوح ويحتمل أنها مريضة أو جائعة (لا تأخذ كفايتها من الغذاء).



• اكتناز الجسم ٣ (متوسطة):

- الانحناءات المستعرضة المنفصلة يمكن ملاحظتها فقط عند الضغط بشدة بالأبهام.
- عظمة الكفل تبدو مستديرة.
- مظهر البقرة ينبئ بأنها ممتلئة إلى حد ما (متوسطة أو جيدة).



• اكتناز الجسم ٢ (نحيفة):

- الانحناءات المستعرضة يمكن أن تحسها منفصلة ولكنها مستديرة.
- عظمة الكفل وقمة الذيل والفقرات عليها بعض الشحم.
- الضلع غير مرئية لحد كبير.



• اكتناز الجسم ٤ (ممتلئة):

- الانحناءات المستعرضة لا يمكن أن تحسها حتى بالضغط الشديد بالإبهام والثنية المتكونة نتيجة الفقرة مغطاة بنسيج محمى يمتد فوق حواف البقرة.
- قمة الذيل العلوية تكون محاطة بطبقة من الشحم الطرى يصل سمكها إلى ١ بوصة.
- عظام الكفل مغطاة بالأنسجة اللحمية.
- الضلع يكون قد بدأ تغليفها بطبقة من الشحم.



يمكن (٢,٥) وذلك نتيجة لاستهلاك كميات من الدهون المخزونة فى إنتاج اللبن. وينصح فى الفترة من الولادة حتى ١٠٠ يوم الأولى من مرحلة الإدراج أن يكون نسبة المركبات ذات الطاقة العالية فى أقصى حد آمن ومسموح به بحيث لا يحدث معه مشاكل هضمية. ٤- عند ٢٠٠ إلى ٢٥٠ يوماً من مرحلة الإدراج : يكون المعدل المناسب ٣ وفيها يتم استعادة الطاقة المخزونة للجسم. ٥- عند ٣٠٠ إلى ٣٥٠ يوماً من مرحلة الإدراج : يجب أن يكون معدل اكتناز الجسم أقرب ما يكون لمعدل اكتناز مرحلة التجفيف.

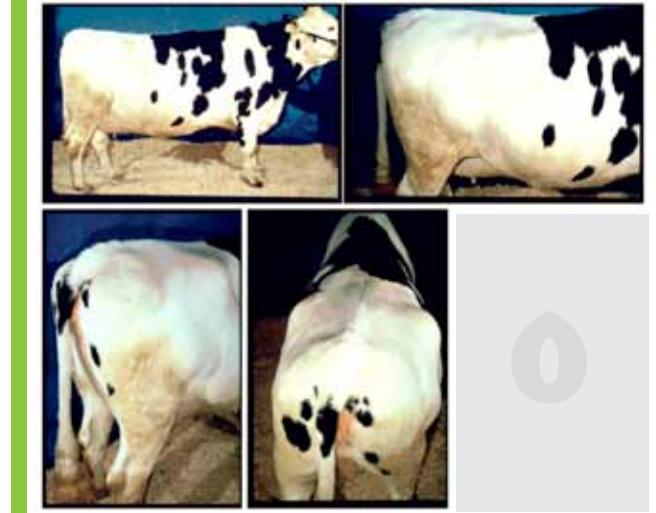
• معدل اكتناز الجسم وتربية العجلات :

يجب مراعاة درجة اكتناز الجسم عند تربية العجلات المعدة للاستبدال داخل القطيع بحيث أن لا يتم تسمينها حتى لا يتم ترسيب الدهن فى ضروعها وكذلك منع تكوين الخلايا المنتجة للبن وبالتالي يصبح إنتاج اللبن المتوقع لهذه العجلة قليلاً بالإضافة لحدوث تعسر عند الولادة. ويعتبر درجة اكتناز الجسم من ٢,٠ إلى ٢,٥ مقبولاً للعجلات حتى التلقيح ولكن بعد التلقيح يمكن إعطاء العجلات كميات من الغذاء لى يصل معدل اكتناز الجسم من ٣,٠ إلى ٣,٥ لى يتوفر هناك مخزون جيد لأول موسم للحليب وكذلك لإعادة التلقيح السريع بعد الولادة وهى من أهم المشاكل التى تلاحظ على العجلات فى موسمها الأول.



• اكتناز الجسم ٥ (سمينة):

- لا يمكن أن تحس الانحناء المستعرض وهى مغلفة تماماً بالشحم.
- دقمة الذيل وعظام الكفل مغطاة تماماً بالشحم.
- هناك طبقات من شحم فوق الضلوع ويمكن ملاحظتها تماماً.
- تظهر البقرة وهى ممتلئة وسمينة.
- والأبقار الواقعة فى هذا التقدير نادراً ما ترى.



• درجات الاكتناز المثلى للأبقار الحلابة :

- ١) عند تجفيف الحيوان فى نهاية موسم الحليب وقبل شهرين من الولادة يجب أن تكون درجة اكتناز الجسم من ٣,٥ - ٤ درجة أقل من ٣,٥ درجة يعنى أن هذا الحيوان يحتاج إلى دفعة غذائية سريعة خلال الشهرين السابقين للولادة بزيادة نسبة المواد المركزة المقدمة له حتى يتم الوصول إلى معدل اكتناز ٣,٥ عند الولادة. زيادة معدل الاكتناز عن ٤ من ناحية أخرى يعنى أن الحيوان يحتاج إلى تقليل كميات المواد المركزة. علماً بأن الفترة الأخيرة من منحنى الإدراج تعتبر أءمن فترة يمكن تعديل معدل الاكتناز بها.
- ٢) عند الولادة : يجب أن يكون درجة الاكتناز من ٣ إلى ٣,٥ ويجب ألا يقل عن ٣ حتى لا يحدث نقص فى إنتاج اللبن وكذلك تخلفات تناسلية أو حدوث مرض الكيتوز نتيجة لنقص الطاقة.
- يجب أيضاً أن لا يزيد عن ٤ درجات حيث أن هذا الحيوان معرض أيضاً لنفس الأعراض السابق ذكرها نتيجة لأن شهية هذا الحيوان تكون قليلة وكذلك يعانى من تراكم الدهون على الكبد (Fat - Cow syndrome)
- ٣- عند ١٠٠ يوم بعد الولادة: وفيها يكون درجة اكتناز الجسم أقل ما

أحمد الموصلى : «المراعى» لا تسعى إلى الهيمنة على السوق المصرى



الشركة السعودية ترد على مخاوف المنافسين
بزيادة الجودة

«بيتى» مع المراعى تستحوذ على ١٢% من سوق
الألبان والعصائر فى مصر

لسنا طرفاً فى قضية الاحتكار.. ولن نغرض أسعاراً
على موردى الألبان



فى فترة وجيزة.. سعدت «بيتى» للألبان والعصائر إلى القمة بين الشركات المصرية ولهذا جذبت بشدة عيون الطامحين لشرائها باعتبارها أقوى بوابات دخول السوق المصرى، ولم تتردد شركة المراعى السعودية فى دفع ١١٥ مليون دولار فى صفقة لشراء «بيتى» تم اعتبارها بداية الظهور السعودى فى سوق الغذاء المصرى.

وبعد أن أصبحت «بيتى» جزءاً من شركة المراعى السعودية بقى التحدى أمامها للاحتفاظ بقيمة السوق المصرية فبعد أن نجحت فى رفع حجم مبيعاتها

فى السنوات الأربع السابقة على شراءها فى عام ٢٠٠٩ من ٥٠ مليون جنيهاً إلى ٣٠٠ مليون جنيهاً بنسبة زيادة ٦٠٠٪، بقى السؤال مطروحاً هل تواصل صعودها؟.. هذا هو التحدى الذى يبدو أن مالكها الجديد «المراعى» مصرأ على اجتيازه. توجهنا الى أحمد الموصلى مدير عام شركة المراعى لنعرف منه كيف تسير الأمور فى «بيتى» وكيف تستعد شركته لمواصلة مشوار النجاح.

فى البداية.. كيف نشأت «بيتى» حتى اشترتها المراعى السعودية؟

ولدت «بيتى» مع الشركة الدولية لمشروعات التصنيع الزراعى التى أنشأت أحدث مصنع فى مصر لإنتاج الألبان والعصائر وفق أحدث الطرق العالمية كما تمتلك ١٨٥ فدان كمزرعة لتوفير احتياجاتها من الألبان مباشرة. وقبل أن تشتري المراعى «بيتى» كانت الشركة قد استحوذت على نصيب كبير من مستهلكى منتجات الألبان والعصائر. والآن وبعد أن أصبحت «بيتى» جزء من المراعى فإننا نخطو خطوات كبرى للانطلاق نحو إضافة أوسع خاصة بعد أن أصبحت «بيتى» إحدى مكونات الشركة الدولية بين المراعى وبييسى كولا العالمية. - ألم يكن من الأفضل لمراعى المشاركة فى ملكية «بيتى» بدلا من شراءها بالكامل، بدلا من إثارة مخاوف الشركات الأخرى؟ بالطبع قرار الشراء أو مشاركة «بيتى» تم طرحه داخل شركة المراعى قبل القدوم إلى مصر. ويبدو من مجريات الوقائع أن شركة



رغم الظروف الصعبة التي مرت بها السوق المصرية خلال هذه الفترة. وقد ظهر هذا النجاح جلياً في ارتفاع حجم مبيعاتنا فقط في عام ٢٠١٠-٢٠١١ بنسبة ٥٠٪ مرة واحدة وهذا ما لم تحققه شركة أخرى في السوق المصرية مما يثبت أن «بيتي» مازالت على القمة وقادرة أيضاً على الحفاظ على مكانتها المرموقة.

أشارت بعض التوقعات إلى أن المراعى تسعى عبر «بيتي» للسيطرة على ٥٠٪ من سوق الألبان والعصائر في مصر.. فما تعليقك؟ بالطبع هذه الأخبار والتوقعات لا أساس لها من الصحة فشركة المراعى لا تسعى إلى الهيمنة على السوق المصرية رغم ما لديها من إمكانيات مع شركة بيبسى كولا. فكل ما تستهدفه هو زيادة إنتاج شركة «بيتي» لتلبية زيادة الطلب على منتجاتها في السوق.

ولهذا تركز شركة المراعى حالياً على توسيع وتطوير مزرعة شركة بيتى لتوفير الألبان لمواجهة زيادة حجم المبيعات لأن السوق يطلب منتجاتنا على نحو متزايد خاصة في ظل التوجه التدريجى للمستهلكين من اللبن السائب إلى اللبن المعبأ

«المراعى» الأم قررت الشراء بدلاً من المشاركة فى الملكية باعتباره القرار الصائب وبخصوص المخاوف التي أثيرت بعد قرار المراعى بالشراء أراها طبيعة تحدث لدى كل الشركات عندما يدخل منتج جديد فى السوق. والحل فى مواجهة هذه المخاوف هو زيادة جودة الإنتاج بالمنافسة هى الطريق الأمثل لمواجهة المنتجين الآخرين شريطة أن تكون شريفة وعلى أساس من احترام آليات السوق

حققت «بيتي» قبل انتقال ملكيتها للمراعى نجاحات كبيرة من حيث حجم المبيعات والسمعة الجيدة هل مازالت قادرة على ذلك بعد تغير المالك؟

بالطبع استطعنا الحفاظ على كل الجوانب الإيجابية التي حققتها «بيتي» بل استطعنا مع المراعى أن نحقق المزيد من النجاحات، فبعد أن كانت حصتنا فى السوق تدور حول الـ ٧٪ فقط، أصبحنا وبعد مرور ثلاثة سنوات مع المراعى نستحوذ على ١٢٪ من سوق الألبان والعصائر فى مصر. وهذا نجاح كبير فى ثلاثة سنوات فقط

فليس فى مصلحة «المراعى» أن يتعرض موردى الألبان للخسارة بل من مصلحتها أن يكون هناك سعر عادل وفق آليات العرض والطلب الشفافة. للمراعى نشاط اجتماعى كبير فى السعودية.. هل سنرى هذا الجانب الآخر للمراعى فى مصر؟ حالياً نعد خطة تفصيلية لإظهار هذا الجانب الإنسانى للمراعى فى مصر خاصة عن الإقلاع عن الإدمان وإقامة حفلات الزواج الجماعية، ومساعدة الطلاب الفقراء وأيضاً دعم الأبحاث العلمية وتوزيع كسوة الشتاء على المحتاجين وبالطبع لا نستهدف من تقديم هذه الخدمات فى مصر الدعاية للمراعى وبيتى بقدر إثبات أن الاقتصاد يجب أن يكون فى خدمة المجتمع وبخاصة أفراد الأكثر فقراً لتخفيف معاناتهم.

إننا نعطى اهتماماً خاصاً لتوسعنا الإنتاجى فى مقابلة المستهلكين الجدد للبن المعبأ بعد نبذهم لاستهلاك اللبن السائب وهذه سوق كبيرة تدفع جميع الشركات وليس بيتى وحدها لزيادة إنتاجها وبالتالي زيادة حصتها فى السوق المصرى اتهمت «بيتى» بالاحتكار مع شركتين مصريتين بفرض أسعار توريد الألبان على منتجيه.. الآن وبعد بيعها للمراعى ما هو موقفكم من هذه القضية؟ بالنسبة لقضية الاحتكار فهى حالياً معروضة أمام القضاء وجهات التحقيق ولسنا فى المراعى طرفاً فيها.... ولكننا نرفض فرض أسعار جبرية على موردى الألبان لمصانعنا بل نؤمن بأن المعادلة السعرية يجب أن تكون لصالح منتجى الألبان حتى يستمروا فى الإنتاج.



الجمعية فى عيون أعضائها

الأعضاء يشيدون بأدائها الإيجابى ويطالبون الحكومة بالمزيد من الصلاحيات
جابر عبد المعطى : وقفت بجوارنا فى أزمة الحمى القلاعية التى كادت أن تقضى على الثروة الحيوانية فى مصر

جوده رخا : نطالب بتفعيل دورها أكثر لتكون صوت المزارعين لدى الحكومة
سعد سلامة : دورها حيوى جداً إلا أنها تقف مكتوفة الأيدي بسبب تجاهل الحكومة للقطاع
د. عبد الرؤوف الجوهري : تصدت لمحتكرى الألبان ورفعت كيلو اللبن بالمزرعة إلى ٣,٧٠ جنيها



أشاد عدد من أعضاء جمعية منتجى الألبان بدورها الفعال خلال الفترة الماضية خاصة فى التصدى لحيثان احتكار الألبان ودورها الإيجابى أيضاً فى توفير الأمصال اللازمة للمزارع أثناء أزمة الحمى القلاعية الأمر الذى أدى إلى تفادى المزارع التابعة للجمعية لخسائر فادحة تعرض لها عدد كبير من مربي الماشية خلال العام الماضى لافتين إلى ضرورة اهتمام الحكومة بقطاع الإنتاج الحيوانى الذى عانى تجاهل شديد مع الحكومات السابقة مما أدى لتدهور القطاع بشكل كبير مطالبين بضرورة تفعيل دور الجمعية أكثر من ذلك من قبل الحكومة من خلال جعل قراراتها ملزمة وراعية لكافة المربين والمصنعين على مستوى الجمهورية وإعطائها المزيد من الصلاحيات على أن تكون همزة الوصل الحقيقية بين العاملين بالقطاع والحكومة.

فى البداية يقول جابر عبد المعطى - عضو الجمعية أن دور الجمعية فى الفترة الماضية كان دور فعال جداً ووضح ذلك من خلال مساندتها للمربين خلال أزمة الحمى القلاعية التى عصفت بالثروة الحيوانية فى مصر من خلال توفيرها للأمصال الخاصة بكل مزرعة من الأعضاء بالجمعية وأرى أن دورها لا بد أن يكون

فعالاً خلال الفترة القادمة بأن تكون الجمعية صوتنا إلى الحكومة لحل مشاكلنا التى يتمثل أهمها فى توفير التحصينات اللازمة لكل المزارع مطالباً بتكاتف الجميع لحماية إنتاجهم عن طريق توفير الأعلاف بأسعار تناسب الجميع لافتاً إلى أن أسعار الأعلاف من الفول الصويا بلغت ٤٥٠٠ جنيهاً وأن يحمونا من استغلال مستوردى الصويا التى يتم استخدامها بنسبة ٢٥٪ من أعلاف المواشى الحلاب ولذا يقترح أن يقوم المزارعين معاً باستيراد الصويا بإسم الجمعية وكذلك كافة الأعلاف الأخرى.



أما المشكلة الثانية الكبرى التي تواجهنا بشده فتتمثل مع رئيس معهد المصل واللقاح وكيفية وصول هذه الأمصال إلى المزارع بشكل غير صحيح حيث يقوم الموظف بالمعهد بالخروج بالمصل ويذهب به إلى الفروع البيطرية ويأخذ التحصينات فى درجات حرارة غير مواتية مما يؤدي إلى خسارة هذه الأمصال التي يتم شرائها لتحصين المواشى ولذا أطلب بأن نذهب نحن كمزارعين إلى معهد الأمصال ونأخذ بأنفسنا الأمصال الخاصة بنا لأننا سنكون أكثر حرصا من الموظف بنقلها فى درجة حرارة معينة وبالتالي ستصل إلى المزرعة مؤمنة ومفيدة فى نفس الوقت للحيوان فأنا أطلب بأن أخذ تحصينى بأيدي من قلب المعهد

أما جودة فتحى رخا - أحد أعضاء الجمعية فيقول أن الجمعية نشاطها جيد وتمدنا كمربين دائما بأسعار الأعلاف وتوفير الأمصال المطلوبة ولكن أطلب الجمعية بتوفير الأمصال بنسب أكبر من الأول وأنشد الحكومة بتفعيل دور الجمعية أكثر من الأول لأن هناك مشاكل تواجهنا فى السوق أهمها قضية احتكار المصانع الكبرى للألبان مما يجعلهم قادرون على قهر الفلاح من خلال شراء اللبن الخام بأسعار لا تتناسب مطلقا مع ارتفاع أسعار الأعلاف التي زادت بنسبة ٤٠ : ٥٠% والمصانع زودت ثمن اللبن من ١ : ٢% وهذه نسبة غير منطقية بالمرّة فمشكلة ثبات سعر شراء الألبان مع استمرار جنون أسعار الأعلاف أحد المؤرقات التي يعانى منها القطاع ولا بد أن تتدخل الحكومة لحلّه وأن تتولى الجمعية هذا الموضوع وتوصل صوتنا إلى الحكومة

وأشار رخا إلى أن هناك تجاهل كبير من معظم الحكومات السابقة والحالية لأهمية الثروة الحيوانية قائلًا أنهم كانوا يتمنون إنشاء وزارة للإنتاج الحيوانى تقوم على حماية الفلاح وتدعم مزارعه وتكون خارج نطاق وزارة الزراعة ويندرج تحتها كل ماله علاقة بالثروة الحيوانية سواء كانت دواجن أو أبقار أو مزارع سمكية مما سيساعد على تشجيع الإنتاج لأن ذلك سيعمل على توفير المواد الأساسية للشعب وسنقى الدولة من استنزاف العملة الصعبة على مواد الغذاء التي من الممكن أن تتوفر داخل مصر بقليل من الاهتمام والنظر إلى قطاع الإنتاج الحيوانى بنظرة أخرى

ويتفق معه فى الرأى سعد عبد العزيز سلامة قائلاً قبل أن تهتم الحكومة بجمع الضرائب على الإنتاج الخاص بأى مزرعة والذى لا يتناسب إطلاقاً مع حجم المصروفات والإيرادات يجب أن تهتم بمشاكلنا وتحاول أن تذللها حتى ننهض بهذا القطاع الحيوى وإلا نترك فريسة للارتقاعات الجنونية للأعلاف و وضع حلول جذرية لمشكلة الإصابات المتتالية للماشية التي تؤدي إلى نفوق العديد منها وتعرضنا لخسائر كبيرة هذا إضافة إلى نقص العمالة فى المزارع وارتفاع أجورها فأقل عامل فى تربية المواشى لا يرضى براتب أقل من ٢٠٠٠ جنيه شهرياً، فكل هذه الأشياء تحمل على أعباء ومصروفات أى مزرعة لا تراعيها الحكومة عند تطبيق الضرائب مشيراً إلى أنه بالرغم من أن دور جمعية منتجي الألبان معنا كمزارعين حيوى جداً إلا أنها للأسف الشديد تقف مكتوفة الأيدي نتيجة تجاهل الحكومة لهذا



القطاع الخطير مطالباً الحكومة أن تنظر إليهم وتتدخل لحمايتهم وأن تكون قرارات الجمعية ملزمة لشركات الألبان التي تتحكم في أسعار الألبان التي تقوم بجمعها من المزارع بالسعر الذي يرضيها دون مراعاة تكاليف الإنتاج علينا وفي المقابل هذه المصانع تبيع الألبان للجمهور بسعر مبالغ فيه.

ويرى الدكتور عبد الرؤوف الجوهري - عضو الجمعية وصاحب عدد من المزارع أن الجمعية قامت بدور قوى جدا مع حيتان الألبان أصحاب المصانع الكبرى المسيطرة والمحكرة للسوق التي تأكل عرق المزارعين وتستغل المستهلكين واستطاعت أن ترفع سعر كيلو اللبن من المزرعة لأعضاء الجمعية إلى ٣,٧٠ جنيهاً وأتمنى أن يفعل دور الجمعية أكثر من ذلك وأن تنال صلاحيات ودعم من الحكومة تجعل هذه الأسعار تعمم على كافة المزارع حتى لا يقهر المربين من قبل أصحاب المصانع مثلما يحدث مع المزارع التي لا تنتمي للجمعية خاصة وأن تكلفة إنتاج كيلو اللبن أصبحت عالية جداً والإنتاج أصبح أقل.



وناشد الجوهري الحكومة الجديدة النظر إلى قطاع الإنتاج الحيواني وألا تقع في أخطاء الحكومات السابقة، لافتاً إلى أنه في حالة استمرار هذا التجاهل ستعرض العديد من المزارع إلى إيقاف نشاطها وبالتالي يتقلص الإنتاج كما طالب الجوهري الجمعية أن تستمر في دورها القوي في دعم المربين وأن تقوم بتوفير العجلات العشار للمزارع وتوزيعها على أصحابها وتحمي صاحب المزرعة من جشع المورد الذي يأخذ في كل رأس ١٠٠ يورو زيادة عن ثمنها فإذا قامت الجمعية بتوريد العجلات العشار ستكون الأسعار أقل على المزارعين.

ويقترح الجوهري حلاً لمشكلة تحكم المصانع الكبرى في أسعار الألبان أن تقوم الجمعية بعمل تعاون بين أعضاءها مثلما يحدث في كل دول العالم من خلال جمع مبلغ من كل عضو على سبيل المثال ٥٠ ألف جنية ثم نقوم بإنشاء مصنع بإسم الجمعية نكون نحن كمربين مساهمين وشركاء في هذا المصنع الأمر الذي سيؤدي إلى رفع الظلم علينا كمنتجين ويقلل من مشكلة احتكار الألبان ويوفر الألبان بأسعار أفضل للمستهلك.



مزرعة الألبان تحمى مزرعة الألبان

د. محمد واعر - العضو المنتدب لمزارع دينا - قطاع الإنتاج الحيوانى



أولاً: أعداد الأبقار فى القطيع

ومع الأخذ فى الاعتبار لكل العوامل التى نهتم بها اهتمام يومى من الصحة والتغذية والرعاية وتهيئة المناخ المناسب للأبقار لكى تؤدى أداء جيداً، يأتى الاستثمار فى نتاج الإناث وهو العامل الأقوى والوحيد لكى تحمى مزرعة الألبان من أى مشاكل قد تواجه المزرعة وتمنع استمرارها وتؤثر بالسلب على اقتصادها، أن عمليه الاستبعاد الذى تتم فى قطيع الألبان من الأهمية بمكان فى الإدارة اليومية فى مزرعة إنتاج الألبان وأن قرار الاستبعاد للبقرة يجب أن يدرس بعناية فائقة حيث يمكن لهذا القرار أن يكون مدخلا لحل كثير من مشاكل القطيع الصحية، كما أنه يمكن بالخطأ استبعاد أبقار جيدة لا تستحق الاستبعاد، لذا يجب أن يكون للإدارة فى القطيع خطة واضحة لمعدل الاستبعاد السنوى فى الأبقار وأن يوضع أمامها أسس واضحة للقياسات التى يتم عليها الاستبعاد على سبيل المثال معدل الإنتاج الذى عنده يمكن استبعاد بقرة الألبان وحساب سعر الألبان وسعر كيلو اللحم للأبقار الفرزة وتكلفة العجلة العشار حتى عمر الولادة وكذلك معدل الاستبعاد اللا إرادى كنتيجة للأمراض مثل التهاب الضرع والرحم وأمراض الحافر وأخرى.....، لأن الاستبعاد اللا إرادى إذا زاد عن الحد يقل يد الإدارة فى الاستبعاد الإرادى وهو الأكثر فائدة عن القطيع،

النظر إلى المستقبل قد يتأثر سلباً بالأحداث الجارية فإن اللحظة التى يعيشها الإنسان قد تلهيه عن أهمية العمل للمستقبل هذه الحالة شديدة الوضوح فى مزارع الألبان حيث الحديث اليومى للعاملين والمسئولية هو ما يحدث اليوم، سواء كان هذا الحدث عادياً أو حدثاً جليلاً، كالأزمات الوبائية مثلاً هذا المدخل يبدو للقارىء وكأنى أتحدث فى أمور ليس لها علاقة بالإنتاج الحيوانى ولكن هذا ما علمتى الممارسة :- إن العمود الفقري لمزرعة الألبان هى كمية الألبان المنتجة وهى تساوى حاصل ضرب عدد الأبقار X متوسط الرأس فى اليوم وسأهتم فى هذا المقال بهذين العاملين وكيف نحافظ على عدد الأبقار بل وزيادة متوسط الرأس والعمل على رفعها.



- وسأطرح عدة أسئلة قد تساعد في فهم الموضوع وتبني خطة الحل والاهتمام به.
 - كم عدد الولادات الحية التي تحصل عليها في السنة ؟
 - لا تقل عن ٩٥٪ من عدد الأمهات في القطيع
 - كم عدد الإناث التي تولد كل سنة ؟
 - حوالي ٤٨٪ من عدد الولادات
 - كم عدد النفوق في الرضيع الإناث ؟
 - لا يزيد عن ٤٪ سنويا
 - كم عدد الإناث التي تحقق معدلات النمو ووزن وارتفاع المناسبة للتلقيح عند عمر ١٥ شهرا ؟
 - لا تقل عن ٩٥٪ من العجلات المولودة خلال السنة
 - كم عدد الإناث التي يتم تلقيحها عند عمر ١٥ شهر ؟
 - ١٠٠٪ من العجلات المتاحة في السنة
 - كم عدد الإناث التي تلد عند ٢٤ شهراً ؟
 - ٩٥٪ من العجلات المتاحة
- كم عدد قطيع الإناث العجلات من عمر يوم حتى عمر ٢٤ شهراً وما هي نسبتها لقطيع الأمهات ؟
 - ٨٩٪ من عدد القطيع الأمهات
 - وبعملية حسابية بسيطة يمكنك أن تشخص ما هي مشكلة محصول العجلات العشار في القطيع ؟
 - وهي هامة جداً للوقوف على خطط تعديل الإدارة للخطط المطلوبة لتحسين أداء القطيع...
 - ويأتى سؤال آخر هل كمية اللبن التي تنتجها المزرعة هي الكمية الأمثل لمثل هذا القطيع ؟
 - ولا يستطيع أى مربى الإجابة عن هذا السؤال.
 - قد تكون كمية الإنتاج مرضية أو كمية الإنتاج مربحة ولكن لا يمكن الجزم بمثالياتها ومطابقتها لقدرة القطيع الإنتاجية والوراثية، ولقياس جودة الرعاية من تغذية وخلافه...

بالنظر في الجدول المرفق يمكن الإجابة على هذه الأسئلة

herd No.	N	AFC	ICP	R	S	E	V	H	Milk Index
A-S	100	24	365	25	25	0	18	89	100
B-S	100	24	420	25	25	0	12	80	93
C-S	100	36	365	25	25	0	18	133	100
D-S	100	36	420	25	25	0	12	120	93
E-C	100	24	365	35	25	10	7	80	97
F-C	100	24	420	35	25	10	1	72	90
G-C	100	36	365	35	25	10	3	115	97
H-C	100	36	420	35	25	10	-3	103	90

N. عدد القطيع، AFC العمر عند أول ولادة، ICP الفترة بين ولادتين. R. نسبة الاحلال. S. الاستبعاد. E. فائض عجلات بعد الإحلال للتوسع. V عجلات قابله للبيع عدد العجلات من عمر يوم حتى ٢٤ شهرا H S قطع غير قابل للزيادة. C قطع قابل للزيادة



(٢) إما حساب إنتاج لكل بقرة فيتم حسابها من يوم الولادة حتى يوم التجفيف وهذا يستخدم للمقارنة بين الأبقار والإنتاج، ويتم تعديله إلى ٣٠٥ يوم لتفادي الفرق بين عدد أيام الحليب.

(٣) التركيبة المثلى للقطيع

يمكن مقارنة قطيعك بالمثل المعطى في الجدول التالي حيث نوعان من القطعان، قطيع كل عام بزيادة العجلات العشار إلى الأمهات، وقطيع ثابت حيث يبيع العجلات الفائضة عن حاجته.

حيث في السطر الأول... فهذا القطيع الذي يحقق - عمر عند الولادة ٢٤ شهراً، والفترة بين ولادتين ٣٦٥ يوماً ومعدل استيعاب ٢٥٪ ومعدل إحلل ٢٥٪ وعدد عجلات قابلة للبيع ١٨ عجلة وعدد الإناث من عمر صفر - ٢٤ شهراً ٨٩٪ من الأمهات يمكن لهذا القطيع إنتاج ما يساوي ١٠٠٪ من الإنتاج الذي يمكن له إنتاجه.

(١) حساب كمية اللبن المباع من ١-يناير حتى ٣١-ديسمبر / لمعرفة كمية اللبن التي يتم بيعها من البقرة الواحدة خلال سنة

Table 1. Typical age structure of expanding and stable dairy herds

Lactation number	Per cent of cows in herd in each lactation	
	Expanding herd	Stable Herd
1	33	25
2	22	20
3	16	15
4	11	12
5	8	9
6	5	6
7	4	5
8	0	4
9	1	3
10	0	1
Average lactations	2,8	3,4

وتستطيع تلخيص بعض النصائح إليك أخی المربي في

النقاط التالية

(١) الاهتمام بالعجلات المولودة من اليوم الأول حتى يوم

ولادتها، وهذا يحتاج إلى (مقال خاص)

(٢) متابعة معدلات النمو والارتفاع شهرياً في عينات عمرية

مختلفة

(٣) تقسيم العجلات حسب شهر الميلاد وتلقيحها طبقاً

لمطابقتها للمواصفات المطلوب عند البقرة في الوزن والارتفاع.

(٤) لكل مجموعة خطة منفصلة يتم حساب نتائجها منفصلة

(٥) في الشهر ١٣ - ١٤ يتم تحديد ارتفاع وزن كل عجلة لتقييم

البداء في وصفها ببرنامج التلقيح

(٦) الحرص على الانتهاء من تلقيح كل شهر عند عمر ١٥

شهوراً، لتلد العجلة عند عمر ٢٤ شهراً وهذا مؤشراً للكفاءة في

إعداد الإخلال بالقطيع

(٧) التلقيح وفق خطه لزيادة القيمة الوراثية للامهات القادمة

وذلك لرفع الكفاءة الوراثية للقطيع ولا يجب الاقتصاد في

أسعار السائل المنوي بشراء طلائق رخيصه ذات قيمة وراثية

منخفضة لما لها من اثر سلبي على الإنتاج في المستقبل

(٨) اختيار الطلائق الخاصة بالعجلات بعناية فائقة من

حيث سهولة الولادة أو تعديل المواصفات الوراثية للولادات

القادمة، وهكذا فإن خط الدفاع الأول لحماية مزرعة الألبان

هو الاستثمار الأمثل في العجلات المعدة للإخلال فلا يجب أن

تشغل إدارة القطيع عن هذا العامل المؤثر والإيجابي مهما كانت

الظروف التي تواجهها.



«مواصفة الألبان» تشعل الصراع بين الصناع والمنتجين



- على البقلى : المواصفة المصرية غير متوافقة مع المعايير الصحية للجودة بما يجور على حقوق المستهلك
- فتى كامل : التوافق مع المواصفة العالمية صعب لندرة الألبان الخام محليا

كتبت : سلوى يوسف

أشعلت مطالبة منتجى الألبان بتعديل مواصفة الجودة القياسى لمنتجات الألبان وتحديد الأجبان للتوافق مع المواصفة العالمية نزاعا جديدا بين صناع الألبان ومنتجاتها و بين منتجى الألبان، حيث رفض أصحاب المصانع تعديل المواصفة والابقاء على المواصفة المصرية الحالية بداع أنها الأنسب والأكثر تلائما مع طبيعة الإنتاج المحلى من الألبان بما يجعلها الأفضل لتحديد معايير جودة الإنتاج محليا، فى حين أكد منتجو الألبان أن تعديل المواصفة امر ضرورى نظرا لأن المواصفة المصرية لا تحتوى على الاشتراطات الضامنة لصحة وسلامة المستهلك بما يهدد بضياع حقوق المستهلك فى منتج جيد ومتوافق مع معايير الجودة الصحية.

أكد على البقلى - عضو مجلس إدارة الجمعية، أنه لابد من تعديل المواصفة القياسية المصرية الحالية لمنتجات الألبان للتوافق مع المواصفة القياسية العالمية، مرجعا سبب ذلك أن عدم توافق المواصفة المصرية مع المعايير العالمية الصحيحة لقياس جودة منتجات الألبان بما يعد مشكلة لابد من سرعة تداركها.

وأوضح البقلى أن المواصفة القياسية المصرية لمنتجات الألبان والمطبقة حاليا قديمة جدا ولا تتواءم مع القواعد والمعايير العلمية الحديثة فى مجال مواصفات الجودة، فضلا عن أنها موضوعة بمعرفة أصحاب منتجات الألبان انفسهم بما لا يوفر المصداقية والشفافية الكاملة حول صحة معاييرها، خاصة وان المواصفة تستهدف خدمة أصحاب المصانع فى المقام الأول حيث أنها تتوافق مع حدود قدراتهم فى التصنيع، وذلك قبل حرصها على صحة المعايير الضامنة لسلامة صحة المستهلك وحقوقه.

وقال أن المواصفة القياسية العالمية لمنتجات الألبان تتضمن تحديد الاضافات إلى منتجات الألبان وخاصة الاجبان، وتحديد نسبتها، وكتابة ذلك بشكل واضح على العبوة لاعلام المستهلك بماهى مكونات المنتج تحقيقا لمبدأ الشفافية معه.





وأكد المهندس أشرف سرور - سكرتير جمعية منتجي الألبان - أن المواصفة القياسية المصرية لمنتجات الألبان غير متوافقة مع المواصفة العالمية بما يستوجب ضرورة تعديلها للتوافق مع المعايير الصحيحة للإنتاج لضمان صحة المستهلك والحفاظ على حقوقه في الحصول على منتج جيد مطابق للمواصفات الصحيحة.

وأوضح أن مصانع إنتاج الألبان تقوم في ظل المواصفة المصرية بإدخال إضافات من الزيوت النباتية إلى الأجبان المصنعة وذلك بالمخالفة مع قواعد منظمة الصحة العالمية التي تحذر من استخدام الأجبان المضاف إليها الزيوت النباتية للأطفال الرضع نظراً لافتقارها للعديد من العناصر الغذائية المهمة، فضلاً عن أن من شأنها التسبب في إصابة الأطفال بأمراض خطيرة نتيجة تناولها.

وقال سرور أن من ضمن مساوئ المواصفة الحالية وعدم مطابقتها لمواصفات الجودة العالمية الصحيحة، عدم اشتراط معيار واضح لجودة الألبان البودرة المستوردة، حيث تتصف بعض أنواع الألبان البودرة التي تستوردها المصانع بجودة منخفضة ومتدنية بما يضر بصحة المستهلك، الأمر الذي يقتضى ضرورة امتداد المواصفة القياسية لتحديد معايير جودة عالية وواضحة للألبان المستوردة.

وأرجع سرور تمسك الصناعات بهذه المواصفة والاعتراض على تعديلها إلى أنها تتوافق مع امكانياتهم وتتيح خفض تكلفة الإنتاج من خلال استخدام الإضافات غير الطبيعية من الزيوت النباتية أو لبن البودرة وذلك بهدف زيادة الربحية وتحقيق مزيد من المكاسب ولو كانت على حساب مصلحة المستهلك.

وأضاف أن ما تقوم به المصانع المحلية لمنتجات الألبان مناقضا تماما لذلك، حيث أنها تستخدم في منتج الاجبان على سبيل المثال زيوت نباتية بما يحول الجبن من منتج طبيعي إلى منتج نباتي - حسبما تؤكد المواصفة العالمية - فضلاً عن عدم تدوين هذه الإضافات بشكل واضح على عبوة الجبن، بل تدون بخط صغير وغير واضح بما لا يحقق الانتباه المطلوب للمستهلك، مضيفاً أن الخطير في الأمر عدم تدوين كامل المعلومات حول هذه الإضافات، حيث أن استخدام الزيوت النباتية في الاجبان لا يستخدم للرضع ولا للأطفال أقل من ١٠ سنوات، ذلك علاوة على ارتفاع احتمالية إصابة الأطفال المتناولين للجبن المضاف اليه الزيوت النباتية بالأمراض السرطانية، كاشفاً عن أن ٩٩٪ من الاجبان المنتجة محلياً تستخدم الزيوت النباتية وتمثل التهديد نفسه.



وأضاف البقل أن من ضمن مخالافات شركات تصنيع الألبان للمواصفات العالمية أيضاً، ارتفاع نسبة اضافة الألبان البودرة إلى عبوة اللبن المعبأ لدرجة تصل إلى ٥٠٪ بما يغير من سمات المنتج ومن ثم مسماه بما يجعل من غير الصحيح أن يطلق عليه مسمى «حليب طبيعي» لأنه بذلك فقد طبيعته وأصبح «مصنع»، ومع ذلك لا يتم تدوين هذه المعلومات على العبوة.

ولفت إلى أن شركات تصنيع الألبان تستند في دفاعها أمام كل ذلك بأن الألبان الخام غير متوفرة محلياً بما يجعل هناك ضرورة لاستيراد الألبان البودرة واطافة الزيوت النباتية للأجبان، غير أنه أكد أن الهدف الاساسى للشركات وراء تمسكهم بالمواصفة المصرية دون تعديل أنها تساعدهم في خفض تكلفة الإنتاج ومن ثم التسويق للمنتج وليس بجحة عدم كفاية الألبان الخام.

ونفى كامل ما قاله منتجو الألبان من عدم وضوح عبارة «مضاف إليه زيوت نباتية» على بيانات عبوة الجبن، مؤكداً أن الإضافات الداخلة فى إنتاج الأجبان تدون بشكل واضح على العبوة تطبيقاً للقواعد العامة لمواصفات الجودة.

وأضاف أن استخدام الزيوت النباتية فى مصر أصبح شئ طبيعى جداً مع نقص الإنتاج المحلى من الألبان الخام، مشيراً إلى أن ٩٠٪ من الأسر المصرية تستخدم المسلى النباتى خاصة وأن الزيوت النباتية تحتوى على نسبة أقل من الكوليسترول بما يفيد صحة المستهلك، نافياً بذلك ما يتردد حول خطورة استخدام الزيوت النباتية على صحة المستهلك، مؤكداً أن هذه الزيوت صحية ولا تتسبب فى أى أضرار تذكر للصحة الإنسان

وحول تشكيك منتجو الألبان فى جودة الألبان البودرة المستوردة واشتراط تعديل المواصفة المصرية بما يضمن ارتفاع جودتها، أكد كامل أن الألبان البودرة المستوردة تتميز بجودة مرتفعة للغاية ولا يشوبها أى شابة تدنى فى الجودة أو مخالفة للمواصفات القياسية، وذلك لأن تجفيف الألبان فى الدول الأوروبية يخضع لمواصفات مشددة تشترط ارتفاع جودة الألبان الخام أولاً حتى يسمح بتجفيفها وتحويلها إلى لبن بودرة بما يؤكد جودة جميع أنواع الألبان المجففة المستوردة خاصة من أوروبا.

وقال كامل أن هدف منتجو الألبان من تعديل المواصفة تصعيبها وتعجيز الصناع عن الاستيراد بغرض الحد منه والاعتماد بشكل أكبر على الألبان المحلية التى ينتجوها، موضحاً أن تحقيق ذلك يعنى ارتفاع أسعار الألبان الخام لندرتها بما يستتبعه ارتفاع فى أسعار المنتجات النهائية من الألبان على المستهلك بما يضر بمصلحة المستهلك والصناع معاً.



من جهته رد المهندس فتحى كامل - المدير التنفيذي لشركة «جرين لاند» لمنتجات الألبان - موضحاً أنه يصعب تعديل المواصفة المصرية لمنتجات الألبان للتوافق مع المواصفات العالمية وذلك لأن المواصفات العالمية تقوم على المواصفة الأوروبية والتي جرى وضعها بما يتلاءم مع طبيعة صناعة وإنتاج الألبان بأوروبا، حيث تتمتع أوروبا بوفرة بل واكتفاء ذاتياً فى إنتاج الألبان الخام بما يجعلها تصدر ما زاد عن حاجتها للخارج فى صورة لبن بودرة، لذلك فإن هذه المواصفة لا تتناسب مع صناعة وإنتاج الألبان فى مصر، وذلك لأن مصر تعاني عجزاً كبيراً فى إنتاج الألبان الخام يصل إلى ٧٥٪ ولا يتوفر منه محلياً الا القليل بما يدفعنا كأصحاب مصانع للاستيراد الألبان البودرة والزبد من الخارج وكذلك استخدام الإضافات النباتية لمنتجات الألبان لتعويض عجز اللبن الخام، مفسراً بذلك سبب اعتراض أصحاب مصانع إنتاج الألبان على تعديل المواصفة المصرية الحالية .

منتجو الألبان يؤكدون : اللبن أحد السلع الاستراتيجية التي لا تقل أهمية عن السلاح

- استخدام اللبن البودرة مع اللبن الخام أحد المشكلات التي تعوق نمو القطاع
- ٩٩٪ من الشركات الكبرى تخلط اللبن البودرة باللبن الخام وتتجاهل المستهلك وصحته
- **يسرى الضوى** : الشركات الكبرى تستخدم اللبن البودرة كورقة ضغط على المزارع لتخفيض أسعار اللبن
- **محمد واعر**: ٤٤ ألف طن كمية اللبن البودرة التي يتم استيرادها سنويا



- **أحمد قاسم** : تفعيل المواصفات القياسية وتشديد الرقابة على مصنعين الألبان أهم مطالبنا
- **طارق هلالى** : اللبن البودرة يسبب أضرار بالغة للمنتج المصرى ولا بد من تقنين كمية الاستيراد

فى البداية يقول يسرى الضوى-عضو مجلس إدارة الجمعية المصرية لمنتجى الألبان لابد أن نعرف أن اللبن البودرة منافس لألبان المزارع حيث تقوم شركات الألبان بشراء كميات كبيرة جدا منه عندما يكون سعره العالمى رخيص ويتم تخزينه لكى تكون ورقة ضغط على منتجى الألبان الخام لتقليل سعره أو للإستغناء عنه فى أوقات معينة من العام مشيراً إلى أن اللبن البودرة فى أغلب الأحيان يكون مدعم من بلد المنشأ إضافة إلى أنه يتم تصنيعه من فائض الألبان فى هذه البلاد مما يكون سعره فى كثير من الأوقات أرخص بكثير بالنسبة لمصنعى الألبان من اللبن الخام مما يجعلنا كمنتجين نضطر لقبول أى أسعار متدنية تفرضها علينا المصانع الكبرى حتى لا يتعرض اللبن إلى التلف وبالتالي فإن المصنعين فى هذه الحالة ليسوا بحاجة إلى اللبن الخام لأن لديهم بدائل مما يعرضنا لخسائر فادحة.

أكد منتجى الألبان أن هناك عدد من المشكلات التي تواجه القطاع وتعوق تطوره ونموه فى مصر أهمها إقبال أصحاب المصانع وشركات الألبان الكبرى على استيراد كميات كبيرة من اللبن البودرة للضغط على منتجى الألبان الخام واستخدامه كبديل للألبان المحلية لانخفاض أسعاره مقارنة بأسعار الألبان المحلية بما اصبح يمثل مشكلة تعرض منتجى الألبان لخسارة فادحة لافتين إلى أن هناك أكثر من ٤٥ الف طن لبن بودرة يتم استيراده سنويا وأن ٩٩٪ من المصانع تقوم بخلطه مع اللبن الخام دون أن تدون ذلك على العبوة المباعة مما يعد مخالفة صريحة لمعايير الجودة العالمية بل و الأخطر من ذلك هو قيام بعض الشركات باستيراد أنواع من اللبن البودرة مجهولة الهوية بأسعار رخيصة جدا لتحقيق مكاسب طائلة بسبب عدم تفعيل القوانين وتطبيق معايير السلامة والجودة موضحين إلى أن الحكومة يقع على عاتقها مسئولية كبيرة تجاه هذه الصناعة الهامة التي تعتبر بمثابة سلعة إستراتيجية يجب حمايتها ودعمها ولا تقل أهمية عن حاجة البلد لتأمين حدودها بالسلاح.

النهائى ولكن احيانا يحدث خطأ فى تجفيف اللبن ويستخدم درجات حرارة عالية فى تجفيفه مما يعطى إحساس أن اللبن محروق ويعطيه لون غامق ومختلف عن لون اللبن الطبيعى أما اللبن الذى يستخدم فيه درجة حرارة منخفضة لتجفيفه فيكون أفضل من حيث الجودة كما أن المصانع تلجأ لاستخدام اللبن البودرة أيضا فى حالة أن اللبن الطازج سعره اعلى من اللبن البودرة لتوفر فروق الأسعار وتحقق مكاسب من هذه الفروق مشيرا إلى أننا نستورد نحو ٤٥ ألف طن لبن بودرة سنويا، أما اللبن الخام فى مصر فهو موسمى يزيد فى الشتاء وينقص فى الصيف كمية اللبن التى تنتجها المزارع التجارية تنتج من ٦٠٠ إلى ٧٠٠ طن فى الشتاء فى الصيف تقل الكمية من ٢٥ إلى ٣٠ % عن هذا الرقم مما يجعل هناك مشكلة تواجه المصانع فى الصيف وهى نقص الألبان الطبيعية مما يجعل أمر استخدام المصانع للبن البودرة أمر وارد بغض النظر عن السعر بيعملوا خليط ما بين اللبن الطازج واللبن البودرة بنسبة ٩٩٪ بتضيف المصانع نسبة من اللبن البودرة والنسب تختلف من مصنع لآخر ونحن كمنتجى ألبان لا نطالب بالغاء استيراده اللبن البودرة لأنه يدخل فى استخدامات أخرى مثل مصانع الحلويات وتحديدأ الشيكولاتة ويستخدم فى مصانع القهوة وفى بعض الأدوية التى تحتوى على البروتين والفيتامينات وبعض المضادات الحيوية ولكن أصبحنا فى مصر كمنتجى ألبان يتحكم فىنا سعر اللبن البودرة داخل مصر خاصة مع تنوع الألبان المجففة التى يتم استيرادها من دول بأسعار رخيصة جدا مثل الهند ودول شرق اسيا وأوروبا فلا بد من عمل اجراءات وقائية جديدة لحماية منتجى الألبان فقبل اتفاقية الجات كنا بنعمل رسوم على اللبن البودرة ولكن جهاز الإغراق لا يستطيع أن يفعل مثل ذلك الآن بعد توقيعنا على اتفاقية التجارة الحرة التى تمنعنى من فرض اى رسوم على استيراد السلع المختلفة ولكن الحل قد يكمن فى التزام المستورد بالمواصفات العالمية للجودة

ويرى أحمد حسن قاسم - عضو مجلس إدارة الجمعية أن مشكلة اللبن البودرة فى مصر تتلخص فى الاستخدام الخاطئ له حيث يتم خلطه على اللبن الطبيعى فى أغلب مصانع الألبان دون أن يتم تدوين ذلك على العلب الكرتونية المعبأ فيها اللبن مشيرا إلى أن المعايير الدولية تلزم مصنعى الألبان فى حال استخدامهم لبن البودرة لا يكتب عليه كلمة لبن وإنما يكتب عليه مشروبات مكونه من اللبن وهذا ليس معناه أن استخدام اللبن البودرة مع اللبن غير جائز فهو مسموح ولكن لا بد ألا يزيد عن نسبه معينه ومن حق المستهلك أن يدون ذلك على العبوة بشكل واضح.

وأشار الضوى إلى أن الجمعية نجحت فى التغلب على موضوع اللعب بالأسعار مع بعض المصانع التى بدأت تتعامل بأسعار عادلة مع أسعار مدخلات مستلزمات الإنتاج مع الحفاظ على سعر المستهلك وأضاف إلى أن موضوع اللبن المجفف موضوع خطير جدا ويجب أن يتحدد الكمية التى يتم استيرادها والتى أصبحت تفوق إنتاج المزارع لافتاً إلى أنه لا يوجد بمصر تشجيع على إنشاء مصانع لإنتاج اللبن البودرة مشددا على ضرورة أن تعمل الحكومة المصرية خلال الفترة القادمة على تأمين المنتجات الأساسية للشعب والحصول عليها بشكل عادل والقضاء على احتكار المصانع الكبرى لسلعة خطيرة مثل الألبان



أما الدكتور محمد واعر عضو الجمعية فيقول أن اللبن الطبيعى هو الذى يعلب ويتم حفظه فى أجهزة مبردة عند درجة ٤ مئوية للوصول إلى المصنع وتكون محتوياته بروتين وأملاح ومواد صلبة ودهون والباقي ماء أما ما يحدث فهناك صناعة أسمها تكثيف اللبن ويتم ذلك عندما يكون هناك فائض من كمية الألبان الخام يتم تجفيفها وهى نوعين نوع كامل الدسم ونوع منزوع الدسم والمصانع بشكل عام فى حالة وجود لبن طبيعى كافي تفضل استخدامه الا إذا كان هناك نقص فى الألبان فى السوق فتضطر المصانع إلى استخدام بديل الألبان ولكن المشكلة الحقيقية فى استخدام الألبان البودرة كبديل للبن الخام تكمن فى جودة اللبن البودرة وتؤثر بطبيعة الحال على جودة المنتج

وللمواد الصلبة والبروتين ولو حدث ذلك سيضيف المصنع اللبن البودرة الأصلي وهذا نحن نوافق عليه ولكن هذا لا يحدث فموضوعنا ليس منع أو وقف استيراد اللبن البودرة ولكن نطالب بوضع مواصفات جوده وان يكون للحكومة دور فى الحد من دخول لبن بودرة غير معلوم بأسعار رخيصة وما هو اللبن البودرة وعندما يستخدم فى صناعة ألبان لابد أن يكتب على العبوة ذلك كما أن المصانع لا يجب أن تكتب على العبوة لبن طبيعى ١٠٠٪ لكن يكتب لبن مصنع ففى حاله استخدام شبيه اللبن يكتب بخط واضح أنه لبن مصنع وهذا ما يحدث فى المواصفات الأوروبية وأشار سرور إلى أن ٩٠٪ من اللبن البودرة المستورد يستخدم فى تصنيع الشيكولاته وحلويات الأطفال و١٠٪ يدخل فى تصنيع الألبان ولكن عندما نفاجى أن لا يوجد بروتين باللبن أو نضع له بروتين صناعى لابد أن نراعيها وطالب سرور وزارة الصناعة بالموافقة على مشروع المواصفات القياسية والمعايير للألبان الذى قدمته الجمعية منذ ٥ سنوات من حيث الاستيراد ووضع مواصفات قياسية للاستخدام فى المصانع وتحديد سعر بيع اللبن فيمقارنة سعر اللبن المعب باللبن الخام الذى يتم الحصول عليه من المزرعة نجد أن سعر لبن المزرعة مقارنة بسعر لبن البيع لا يزيد عن ٤٥٪ الا أنه يصل إلى ٦٠٪ لأن يشتري اللبن الخام ٣،٢٠ جنيه إلى ٣،٢٥ جنيه تقريبا والدليل على ذلك أن ميزانيات المصانع تصل للمليارات والمزارع لا يستطيع حتى أن تقوم باى تطوير

ويؤكد الدكتور طارق هلالى -عضو الجمعية أن الألبان البودرة تضر منتجى الألبان بشكل مباشر خاصة وان اللبن المجفف هو عبارة عن منتج فائض على الانتاج فى الدول التى فيها اكتفاء ذاتى من الألبان مثل البرازيل مشيرا إلى أن أكثر فترة عانى منها منتجى الألبان من وجود اللبن البودرة كانت عام ٢٠٠٩ وقت الازمة المالية العالمية عندما اضطرت البلاد التى تصدر اللبن البودرة إلى التخلص من المخزون لديها وبيعه بأى ثمن لتحقيق سيولة الامر الذى سبب أضرار بالغة للمنتج المصرى وحاولنا وقتها أن نضع رسوم إغراق على اللبن البودرة لكن لم نستطيع ونحن لا نطالب بمنع الشركات من استخدامه ولكن لابد أن يكون له تقنين ومواصفات معينة والا أصبح أمر غشه سهلا مثلما حدث فى الصين من غش لبن أطفال فعندما لا يوجد مواصفة صحية لهذا المنتج كلما كانت المخاطر على الصحة أكثر ولكن يطالب هلالى بتقنين الكميات المستوردة من لبن البودرة ووضع رسم وارد برقم معين كى لا يؤثر عليهم كمنتجين ويجبرهم على بيع الألبان بأسعار أقل من سعر التشغيل مما يكبدهم كمنتجين خسائر عالية جداً

ويضيف قاسم أن الممارسات الخاطئة التى تمارسها بعض المصانع نتيجة طبيعية لعدم تفعيل المواصفات القياسية وتشديد الرقابة على مصنعين الألبان سواء كانوا مزارعين أو مصنعين ألبان موضحا أن اللبن البودرة عندما يتم تجفيفه تحرق الفيتامينات التى بداخله على عكس الألبان الطازجة التى تتمتع بكامل الفيتامينات والأملاح التى تحقق أعلى استفادة للجسم وأضاف أن الحل يتمثل فى تفعيل القوانين التى تحمى المنتج والمستهلك على السواء و النهوض بقطاع الألبان من خلال الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والقضاء على الاحتكار وأن يكون هناك سعر عادل للبن يحميه القانون ويحدده حتى لا تقع فريسة لعملية ابتزاز وتحكم أربع شركات كبرى فى تصنيع الألبان فى الأسعار مما يجعلنا نضطر للبيع بالخسارة حتى لا يتلف اللبن لدينا كمزارعين.

ويقول المهندس أشرف سرور -سكرتير عام جمعية منتجى الألبان أن اللبن البودرة الذى يدخل لمصر للاسف ليس بأكمله لبن بودرة ولكن منتج مسترجع وهو عبارة عن شرش اللبن ويتم تجفيفه فهناك فرق بين اللبن البودرة الذى تم تجفيفه وبين اللبن المسترجع الذى يسمى شبيه اللبن البودرة موضحاً أنهم كمنتجى ألبان ليس لديهم أدنى مشكلة من استيراده ولكن بالمعايير والمواصفات القياسية المطلوبة والتى نحاول تغييرها مع الهيئة العامة للمواصفات والجودة بما يتناسب مع تسويقه وتوزيعه و تحديد نسبة البروتين العنصر الأساسى فى اللبن ولكن المواصفات تغفل هذا الامر تماما فالمواصفات العالمية التى اقترتها منظمة الصحة العالمية اتفقت على أن يكون هناك معايير تدخل فى اللبن والنسب المحددة للدهن





رئيس الهيئة العامة للخدمات البيطرية .. واجهنا الحمى القلاعية برغم ضعف الامكانيات.

اللقاح المصرى ارض واكفاً من اللقاح الاجنبى

الدولة والمربين والمحليات ثالثاً لمواجهة للحمى القلاعية

- اشيع ان مرض الحمى القلاعية ظهر فى ليبيا
والسعودية قبل انتشاره فى مصر... فلماذا لم يتم
اتخاذ الاجراءات الاحترازية لمواجهة؟
ان الامراض التى تصيب الحيوانات منتشرة فى كل
بلدان العالم والاحتراز منها امر صعب وان امكاناتنا
فى مصر محدودة للغاية فى مواجهة امراض الحيوانات
ان اساليب مواجهة الامراض وطرق الحماية منها
فى حالة انتشارها تكون غير موجودة والدليل على
ذلك ان بنك العترات العالمى لم ننضم له حتى الان.

- ولماذا لم ننضم لبنك العترات حتى الان رغم انه كان بمقدوره
مساعدة فى مواجهة الموجة الاخيرة للحمى القلاعية؟
لم ننضم مصر الى بنك العترات بسبب التكاليف الباهظة
التي تتطلبها شروط العضوية، ولهذا لم نجد أمامنا فى
مواجهة الحمى القلاعية غير تضافر جهود الدولة والمربين
من الكبار والصغار لمواجهة المرض... وكهينة سعينا بكل
السبل لتوفير الأمصال واللقاح بكل الطرق ونتمنى أن ننجح
فى انتاج لقاح مصرى لمواجهة هذه الحمى القلاعية لانه
سيوفر بالطبع مبالغ ضخمة على خزانة الدولة كما أنه سيكون
اكفاً فى معالجة الحيوانات المصابة من اللقاح المستورد.

- احترازاً من عدم تعرضنا لموجة جديدة من الحمى القلاعية هل
هناك اتجاه لمنع استيراد الحيوانات من افريقيا؟
حتى الان لا يوجد اتجاه ينادى لمنع استيراد الحيوانات
من افريقيا، كما لا توجد لدينا دراسة توصى بذلك.
ومازلنا متمسكين بالاستيراد من السودان واثيوبيا
وفق الاتفاقيات الدولية المبرمة مع هاتين الدولتين.

ونحن كهينة للخدمات البيطرية ليس من سلطاتنا منع الاستيراد
او السماح به لان صاحب القرار فى ذلك هو وزير الزراعة اما
دورنا فانه يقتصر فقط على الجوانب الصحية والبيطرية التى
يجب ان تخضع لها الحيوانات المستوردة سواء افريقيا او غيرها.

الحمى القلاعية كابوس لا يجعلنا نغمض جفننا عند سماعنا
عن ابادتها لثروتنا الحيوانية الهزيلة عددا وعنادا فى مواجهة
ضرباتها القاتلة. ورغم كل محاولات الاستنفار فى مواجهة
حصدها لارواح ثروتنا الحيوانية ومعها ضياع دخول وثروات
صغار المربين فان المواجهة معها تأتى دائماً متأخرة ولم نستعد
لها ولو مرة واحدة لمنعها من ان يطرح حيواناً واحداً أرضاً.

وقد ادى ذلك الى تقضى نظرتنا الى الحمى القلاعية على
انها قدرا لامناص منه رغم أن العلم يخبرنا انه سلاحنا
الجديد فى مواجهتها وللخروج من دوائر الطلاسم
والكوابيس الى خير العلم والمعرفة لمواجهته، جاء هذا
اللقاء مع المسئول الاول عن صحة لحيوانات فى مصر

- هل تمكنت من معرفة اسباب انتشار
الحمى القلاعية فى مصر مؤخراً؟

يقول الدكتور اسامة سليم رئيس الهيئة العامة للخدمات البيطرية أن
وراء ظهور الحمى القلاعية تكمن عادة اسباب عديدة ومتنوعة
فقد تظهر بسبب تهريب الحيوانات عبر الحدود دون ان تخضع
للمراقبة الطبية والبيطرية ورغم ذلك فقد تحملها ايضا الحيوانات
التي تخضع للمراقبة الطبية والبيطرية دون ان يظهر عليها اعراض
الاصابة بها كما ان الحمى القلاعية يمكن ان تنقل الى مصر عبر
الحيوانات التى تنقلها السفن المارة بقناة السويس خاصة وانها
كفيروس يمكن ان تنتقل مع الرياح ورغم كل ذلك فان الاحتمال
الأكبر ان الحمى القلاعية انتقلت الينا عبر الحيوانات المهربة
التي لم تخضع للمراقبة الصحية والبيطرية.

ورغم ذلك ان عددا كبيرا من هذه الحيوانات يتم ضبطها حتى
وصلت عدد القضايا الى اكثر من ٣٠ ضبطية شهريا الان ضعف
العدد المضبوط ينجح فى دخول البلاد وهذا هو السبب الرئيسى
فى ظهور الامراض وانتقالها بسرعة من محافظة الى اخرى.

الحمى القلاعية.. أسباب الانتشار وطرق السيطرة



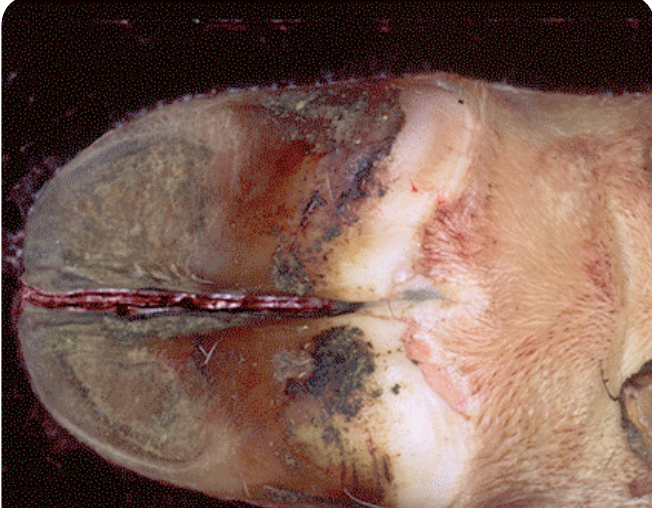
بقلم أ.د حسين على - أستاذ ورئيس قسم الفيروسات
كلية الطب البيطرى - جامعة القاهرة

فترة الحضانة بشدة فى الخنازير حيث تصل إلى ١٨-٢٤ ساعة. من أهم أعراض المرض ارتفاع درجة الحرارة وفقدان الشهية، سيلان اللعاب، ظهور حويصلات على الشفتين واللسان واللثة وبين الأظلاف وحولها ما تلبث أن تفجر مخلفة دوائر متقوية مؤلمة وملتهبة، عرج الحيوان نتيجة إصابته بالحويصلات بين الأظلاف، الإجهاد فى بعض الحيوانات الحوامل، قلة الحليب أو توقفه. لا يمكن الاكتفاء بالأعراض الإكلينيكية عند تشخيص المرض فلا بد من أخذ العينات وإرسالها للتحليل اما فى المعامل الوطنية/المحلية أو المعامل المرجعية الدولية حيث تجرى الاختبارات المتخصصة مثل اختبار التتابع النيكلوتيدى لمعرفة العترة/ السلالة المتسببة فى الوباء وبالتالي اتخاذ الإجراءات الصحيحة واختيار اللقاح المناسب لمنع تفشى المرض. ومن الجدير بالذكر أن تكون المناعات لدى الحيوان لإحدى هذه العترات لا يحمى الحيوان من العترات الأخرى مما يستلزم لقاحات محتوية على العترات المناسبة للتحكم فى هذا المرض. ويمثل احتكاك الحيوانات المصابة أو إفرازاتها (اللعاب، البول، اللبن، السائل المنوى والبراز) مع الحيوانات السليمة أخطر مصادر انتقال العدوى للحيوانات السليمة وكما اشرفنا

يعتبر مرض الحمى القلاعية من أهم الأمراض التى تسبب مشاكل اقتصادية مما يجعله من أخطر أمراض الثروة الحيوانية فى العالم لما له من آثار سلبية على الحيوانات المريضة وإحداث نسب نفوق عالية فى حيوانات المزرعة الصغيرة ومنها الأبقار والجاموس والأغنام والماعز. ويعتبر فيروس مرض الحمى القلاعية من أخطر الفيروسات التى تصيب الحيوانات ذات الظلف المشقوق نظرا لسرعة انتشاره حيث أن الفيروس ينتقل بالهواء بسرعة أكثر من ١٢٠ كم/ساعة، يصيب الفيروس الكثير من الحيوانات البرية والجمال، أما الخيول فلم تسجل إصابات بهذا المرض فيها. ينتشر فيروس مرض الحمى القلاعية فى معظم بلدان العالم وخاصة قارة إفريقيا وجزء من قارة آسيا وأمريكا اللاتينية أما أوروبا وأمريكا الشمالية فلم يسجل فيها المرض بل إن المرض يستوطن جزء كبير من قارة إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والأرجنتين. وبالنظر إلى الفيروس المسبب لمرض الحمى القلاعية فإنه ينتمى لعائلة فيروسية تسمى بعائلة البيكورنا والتى تتميز باحتوائها على الحامض النووى الريبوزى والنوع الذى له القدرة السريعة على التحول مما ينتج عنه وجود سلالات متعددة ومختلفة التى تقسم إلى سبعة أنواع معروفة ب (A, O, C, SAT1, SAT2, SAT3 and Asia 1) كما توجد أكثر من ٨٠ عترة تقسم تحت تلك السبع أنواع. ويتحمل الفيروس درجات الحرارة المختلفة حيث يمكنه العيش فى البيئة عند درجة ٣٧م لمدة سبع أيام ويزيد ثباته لفترات أطول عندما يكون مصاحبا بمواد عضوية بالمزرعة، ويتأثر الفيروس بالوسط الحمضى أو الوسط شديد القلوية لذا نجد أن بعض المطهرات فعالة عن مثيلاتها فى التأثير على الفيروس مثل الأحماض بنسبة تتفاوت بين ٢-٥% أو أملاح هيدروكسيد الصوديوم بنسبة ١-٢% أو بعض المركبات القلوية أما مركبات الفينولك كالفينيك أما المركبات رباعية الأمونيا فلا تؤثر على الفيروس. وتتسبب الإصابة بهذا الفيروس ظهور الأعراض الإكلينيكية عند الحيوان خلال فترة تختلف تبعا لنوع الحيوان المصاب فتجد أنها تتراوح من يومين حتى أربعة عشر يوما فى الأبقار أما الأغنام فتجد أن فترة الحضانة تتراوح ما بين ثلاثة إلى ثمانية أيام وتقل



آفات الحلمات



لاحظ التقرحات على الحافر

وفى عام (٢٠١٢) سجلت عترات من فيروس الحمى القلاعية من النوع (SAT2) والذي قد سجل من قبل عام (١٩٥٠) ولم يظهر منذ ذلك الحين حتى تم تسجيله مصاحباً للوباء الحالي. وهناك جدال حول مصادر الحمى القلاعية فى الآونة الأخيرة فحتى ٢٠٠٦ كان النوع (O) من الفيروس هو السائد ثم سجل النوع (A) وبعد إجراء الدراسات تم التأكد من أن مصدر الفيروس المسبب (A) هى أثيوبيا عن طريق الحيوانات الحية المستوردة وعليه فقد تم استخدام لقاح ثنائى يحتوى على كلا النوعين (A,O). أما الوباء الحالى فقد تم النجاح من إنتاج أو استيراد لقاح أحادى يحتوى على عترة (SAT2) المعزولة من الحيوانات المصابة فى مصر وجرى استخدامه مع اللقاح الثنائى المستخدم من قبل. وتدور أسئلة كثيرة فى ذهن المربين حول استخدام اللقاح من عدمه، فإننا ننصح بسرعة استخدام اللقاح المتاح وتحصين الحيوانات بأسرع ما يمكن وذلك للحيوانات السليمة فقط التى لم يظهر عليها أعراض المرض ويكون التحصين بعدد جرعتين من اللقاح (A,O, SAT2) بينهما مدة زمنية تتراوح من ٢-٤ أسابيع، ثم يكرر التحصين بعد ٦ شهور من الجرعة الثانية. ونود أن نشير إلى أن هناك نوعين من اللقاح المستورد نوع ثلاثى يحمى ضد (A,O) ونوع سداسى يحمى ضد (SAT, 2A,O, وأخرى) وعليه فإن الحيوانات المحصنة باللقاح الثلاثى لا بد من سرعة إعطائها لقاح يحتوى عترة (SAT2) وعلى الأقل جرعتين بينهم شهر. أما الحيوانات التى تم تحصينها باللقاح السداسى فتعطى جرعة تنشيطية واحدة على أن يتم تحصينها بعد ذلك ب ٤-٦ شهور. وفى العموم فإن جميع اللقاحات هى لقاحات مثبتة فلا يحدث لها تعادل

سابقاً قدرة الفيروس على الانتقال بالهواء لمسافات طويلة. ومن الجدير بالذكر فإن فيروس الحمى القلاعية يصيب أكثر من ٧٠ فصيلة من الحيوانات ذات الظلف المشقوق ونجد أن بعض العترات شديدة الوبائية فى بعض الفصائل عن الأخرى وتكمن مشكلة هذا الفيروس فى أن ٥٠% من الحيوانات المصابة وخاصة المجترات (الأبقار، الماعز والجاموس) تصبح حيوانات حاملة للفيروس المسبب للمرض وتستمر هذه الحيوانات حاملة للفيروس دون أعراض مرضية لفترة تتراوح من شهور إلى سنوات عدة فتجد الجاموس على سبيل المثال يستمر فى حمل الفيروس لمدة تصل لخمس سنوات دون ظهور أية أعراض إكلينيكية عليه مقارنة بثلاث سنوات فى الأبقار و ٩ شهور فى الأغنام و ٤ شهور فى الماعز، أما الخنازير فلا تعتبر حاملة للمرض.

ما يجب عمله تجاه مرض الحمى القلاعية؟

لابد من وضع إستراتيجية للتعامل مع أوبئة الحمى القلاعية فى صورة خطة قومية تشتمل على محاور عديدة أهم ما فيها الآتى: المعلومات، الإبلاغ عن الحالات المصابة وتسجيله، التقصى الوبائى، خدمات بيطرية مدعومة بتشريعات، سياسات صارمة، معامل تشخيص معتمدة بكوادر مدربة، أخذ العينات بطرق سليمة، التعاون بين الجهات محلياً ودولياً، تكوين شبكة اتصالات، تشخيص مبكر ودقيق ونهاية استخدام لقاحات جيدة ذات جودة عالية وفعالة. ونظراً لأهمية مرض الحمى القلاعية عالمياً فهناك المعمل الدولى للحمى القلاعية فى بريطانيا والذي يتابع فيروسات الحمى القلاعية المنتشرة فى بلدان العالم ويقدم الدعم لتلك البلدان سواء عن طريق التقصى الوبائى أو المساعدة فى احتواء الأوبئة وتقديم دعم فى اتجاهين أساسيين التشخيص والتوصيف للعترات الفيروسية المسببة للأوبئة ومن الجهة الأخرى المساعدة فى اختيار أفضل العترات المناسبة للاستخدام فى لقاح مناسب للبلد الذى سجل فيها الوباء. كما أن من وظائف المعمل استنباط طرق تشخيص حقلية وسريعة باستخدام أحدث الأجهزة والمواد البيولوجية، وتعتبر دراسة الوبائية الجزيئية لفيروسات الحمى القلاعية من أهم طرق التشخيص ومعرفة مصدر العترات المسببة للوباء عن طريق تحديد التتابع النيكلوتيدى للفيروس المسبب للوباء وعمل خريطة وراثية للعترة المسببة للوباء ومقارنتها بالعترات المرجعية المسجلة فى البلدان المختلفة مما يسهل تحديد مصدر العدوى/الوباء فى أى بلد ومعرفة من أى بلد جاءت الإصابة. أما عن المرض فى مصر فقد سجلت عترات الفيروس من النوع (O) فى السنوات ١٩٥١، ١٩٥٨، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٤، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٨٢، ١٩٨٧، ١٩٨٩، ١٩٩٤، ١٩٩٧، ٢٠٠٠، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩ وحتى الآن. وهناك عترات الفيروس من النوع (A) وقد سجلت فى السنوات ١٩٥٢، ١٩٥٦، ١٩٥٨، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩ وحتى الآن.

الدورى للمطهرات وإتباع إرشادات الهيئة العامة للخدمات البيطرية و مديريات الطب البيطرى المختلفة يساعد فى الحد من انتشار المرض. وفى النهاية لابد أن نوضح أن لحوم الحيوانات المصابة آمنة تماما للاستهلاك الادمى، كما أن الألبان المعالجة حرارياً والمبسترة تعتبر آمنة للاستهلاك. إن نشر الوعى بين الأهالى لطمأنتهم وعدم إحداث حالة من الذعر فى التعامل مع مرض الحمى القلاعية يعتبر إجراء أساسى لا بد أن يتبع مع حدوث أى وباء ويلعب دور فعال فى نجاح برامج السيطرة على المرض والحفاظ على الثروة الحيوانية بمصرنا الحبيبة.

مع الأجسام المناعية التى تكونت نتيجة تحصينات سابقة ولا تضر الحيوان بغض النظر عن نوع المواد المساعدة فى اللقاح سواء أكان زيت أو جيل. ونود أن نشير إلى إن جودة اللقاحات المستخدمة هى عنصر مهم للاستفادة من التحصين، كما ينبغى ألا ننسى أن اتخاذ الإجراءات الصحية واشترطات الأمن الحيوى داخل المزرعة أو التعامل مع الحيوانات المصابة عند المريى الصغير تعتبر من أهم عناصر السيطرة على مرض الحمى القلاعية لما لها من تأثير فى الحد من انتشار العدوى من الحيوانات المصابة للسليمة. وإلى البيئة كما أن منع انتقال الحيوانات المصابة مع الاستخدام



الحمى القلاعية.. استراتيجيات السيطرة والتحكم لاستئصال المرض

بقلم أ.د عادل عبد العظيم فايد

أستاذ الأمراض المعدية
كلية الطب البيطرى - جامعة القاهرة



حويصلات على اللسان

وضع الحمى القلاعية فى بلد ما أو منطقة بعينها إما أن يكون متوطناً أى تظهر حالات مرضية بين الحين والآخر على مدار السنوات أو يظهر المرض على هيئة وباء ويختفى كل عدة سنوات أو بلدان أو مناطق لم يظهر بها المرض من قبل أو ظهر فيها المرض منذ عدة عقود ولم يعاود الظهور مرة أخرى مثل مصر- المملكة المتحدة- أستراليا- الولايات المتحدة وكندا على التوالى. المناطق الخالية من المرض قد تكون بلدان أو قارة لم يتم تسجيل حدوث المرض فيها من قبل مثل أستراليا وأندونيسيا أو تم استئصال المرض ووضعت قوانين صارمة لمنع دخول حيوانات حية أو أية منتجات حيوانية قد يشتهبه أن تكون حاملة أو ملوثة بفيروس المرض مثل الولايات المتحدة وكندا.

طرق مواجهة المرض بمصر كأحد البلدان المتوطن بها المرض:

تعتبر الثقافة البيطرية عند المربين والمزارعين من أهم مقومات مواجهة المرض والحد من انتشاره ولكى يتأتى ذلك لابد من أن تكون هناك نشرات دورية للتعريف بالمرض وأهم الأعراض التى تميزه وهذه مسئولية الإرشاد البيطرى. والخطوة الأولى للمواجهه هى عزل الحيوان المصاب ومنع تحركه أو مشاركة حيوانات أخرى فى أوانى الشرب أو العلائق والابلاغ الفورى لأقرب وحدة بيطرية أو ارسال برقية للهيئة البيطرية لاتخاذ ما يلزم نحو أخذ العينات اللازمة للتشخيص وتحديد نوع الفيروس المسبب.

بتحصين الحيوانات الموجودة في محيط هذه المنطقة بعمق ثلاثة كيلومترات كحائط صد مع وجود حيوانات كاشفة واخذ عينات منها بطريقة منتظمة لمعرفة دخول المرض من عدمه من أول وهلة. تعريف: الحمى القلاعية مرض فيروسي يصيب جميع الحيوانات مشقوقة الظلفين علاوة على الخنازير ولا يصيب الفصيلة الخيلية المسببة فيروس متعدد الأنواع والتي لا يحى مصل أى منها الآخر وتعرف هذه الأنواع ب

O,A,C, SAT1, SAT2, SAT3, ASIA1

ويندرج تحت هذه الأنواع أكثر من ٨٠ عترة **الأعراض المرضية:**

بعد فترة حضانة تتراوح بين يومان إلى سبعة أيام ترتفع درجة حرارة الحيوان المصاب لتصل إلى ٤٠ درجة مئوية واثناء ذلك تتكون فقاعات تحتوى على سائل مصلى على سطح اللسان واللثة والسادة اللحمية والغشاء المخاطى المبطن للفم علاوة على جلد ما بين الظلفين وجلد حلمات الضرع وجلد حول القرنين. عند انفجار القلاعات تترك تقرحات حمراء اللون محاطة بنسيج رمادى ويصحب ذلك سيولة اللعاب والذى يسقط من الفم على هيئة خيوط فضية قد تصل إلى الأرض وظهور حالات عرج بين الماشية **مؤشرات حدوث المرض:**

نقص حاد فى إنتاج اللبن- نفوق مفاجيء فى بعض العجول- نقص فى استهلاك الكمية المعتادة من العلائق **طرق انتقال العدوى:**

عن طريق الرزاز- اللعاب - العلائق الملوثة بإفرازات الحيوانات المصابة ويدخل الفيروس المزارع عن طريق العمال- الأطباء- المهندسين - سيارات نقل العلائق والحيوانات- السائل المنوى الذى جمع من ثيران مصابة وكذلك حليب الأبقار المصابة أو التى كانت فى فترة الحضانة وقبل ظهور الأعراض بيومين إذا أعطيت للعجول الرضيعة. **الإجراءات الوقائية والعلاجية:** عزل الحيوان المصاب فى مكان تحت الريح - تطهير أحواض الشرب.

وإذا كان الحيوان يدر لبن يحذر استعماله لتغذية العجول - الحملان- الجديان. ويكتفى بغسل الفم والأرجل بمحلول بيكربونات الصوديوم ثلاث مرات يوميا ويتم تطهير المكان باستمرار وأن يكون مكان إيواء الحيوان المصاب جاف ويقدم للحيوان علائق لينة ولا يسمح بتقديم ما يتبقى من غذائه لحيوان آخر. على الطبيب البيطرى الذى يستدعى أن يأخذ وبدقة شديدة قصة الحالة المرضية واضعاً فى اعتبارة أن تقريره إن كان دقيقاً وأميناً فسيكون مفتاح السيطرة على المرض. وعليه أن يستفسر عن تاريخ ظهور أول حالة مرضية وتاريخ تتابع ظهور حالات إن وجدت، وتاريخ دخول حيوانات جديدة ومصادرها وكذلك العلائق وآخر لقاحات أو أدوية تم استخدامها حيث أن هذه المعلومات قد تقودنا إلى معرفة مصدر العدوى وخط سير المرض وهل المرض من النوع المتوطن أو أن عترة جديدة هى السبب. وكإجراء وقائى يتم منع حركة الحيوانات فى محيط ثلاثة كيلومترات وعند ظهور نتيجة الفحص المعمل وتحديد نوع الفيروس يتم استخدام طريقة التحصين الحلقي حول بؤرة المرض وهذه المنطقة يحذر خروج أو دخول أية حيوانات بها.

الخطوة التالية هى الاستقصاء الايجابى النشط ويعنى استكشاف أية بؤر مرضية جديدة للتعامل معها حتى يتم السيطرة على الوباء ويتبع ذلك الاستقصاء المصلى للكشف على الأجسام المناعية التى تكونت نتيجة للتحصين وعياريتها وكذلك الكشف عن الأجسام المناعية التى تكونت نتيجة للعدوى بالفيروس وبذلك يمكن معرفة الوضع الوبائى للبلد لاتخاذ خطوات أخرى. ١- إذا ثبت عدم وجود حالات مرضية باحد المناطق باستعمال التحصين ولا توجد أجسام مناعية لعدوى الفيروس يمكن الإعلان بأن المنطقة خالية من المرض وتعد للإعلان عنها بعد ذلك أن تكون خالية تماما من المرض إذا تم وقف التحصين ولا توجد حالات مرضية أو أجسام منعية للفيروس لمدة ١٢ شهرا. ٢- إذا تم معرفة مصدر دخول المرض يتم عمل حزام مناعى



حويصلات على الغشاء المخاطى على اللسان



تسلخ اللسان



هناك عاطفة ولغة بينه وبين الحيوان حسن قاسم.. رجل أعمال بدرجة باحث

حسن قاسم

حبه للمجال بأن ثمة علاقة حب قوية تربطه بالحيوان منذ بداية عمله فى هذا المجال الذى يعتبره عملاً قومياً يخدم به المجتمع ككل وحتى يومنا هذا لدرجة تجعله دائماً يذكر أن هناك عاطفة ولغة بينه وبين الحيوان قد نشأت من تعلقه بالمجال، ويرى قاسم أن الاطلاع والبحث الدائم والقراءة عن كل ما يخص الثروة الحيوانية وتمييزها أحد أهم أسباب النجاح فى هذا القطاع الحيوى الذى يعتبر أحد أهم القطاعات الاقتصادية فى مصر. والجدير بالذكر أنه يسعى ويسعد بنقل خبراته ومعلوماته إلى كل من يستشيريه فى أى أمور تتعلق بالإنتاج الحيوانى، ولعل ابرزها انه منذ أكثر من عشرون عاماً مع بداية دخول الذرة السيلاج فى تغذية الأبقار فى مصر حرص حسن قاسم على تعليم الفلاحين فى نطاق مزرعته بقرية شنشور بالمنوفية على كيفية عمله وتخزينه واستخدامه فى التغذية ليعود بالنفع على المجتمع كله والجمعية تنتهز هذه المناسبة لتتقدم لسيادته بخالص الشكر والتقدير للمكتبة العلمية التى أهداها للجمعية لتكون فى متناول كل من يطلبها من أعضاء الجمعية.

أحد أبرز رجال الاعمال بمجال الإنتاج الحيوانى ورمز من رموز هذه المهنة الحيوية فى مصر ولد حسن قاسم فى الثانى من سبتمبر عام ١٩٢٨.

فى عام ١٩٥٠ تخرج من كلية التجارة وبدء حياته العملية فى التجارة والعمل الحر مع والده حيث كانت تجارتهم فى استيراد وتصدير بعض المحاصيل بين مصر والسودان واستمر فى العمل بشركة والده حتى قرار التأميم فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر

فى عام ١٩٥٨ قرر قاسم مع والده الاتجاه إلى الاستثمار فى مجال الزراعة وتربية المواشى وقد بدأ فى هذا المجال كهوى ثم كمحترف ثم تحول بعد ذلك إلى باحث فى مجال الثروة الحيوانية حتى الآن، وأسس مع أسرته أكثر من مزرعة كبيرة وناجحة، إن لم تكن أنجح المزارع فى مصر على الإطلاق.

يعتبر قاسم من شيوخ القطاع فى مصر وقام بعمل العديد من الأبحاث واهتم بالدراسات الحديثة الخاصة بالثروة الحيوانية وتمييزها لدرجة أن الأمر تحول بعد ذلك بالنسبة له إلى علم يسعى لمعرفته لا وظيفة وعمل مربح فقط، ويبرر حسن قاسم

